جامعة القاهرة
كلية الآداب

الوزارة في الفكر السياسي

(دراسة مقارنة)

تأليف

الدكتور صلاح الدين بسيوني رسلان

١٩٨٩



دار الثقافة والنشر والتوزيع
٢ شارع سيف الدين المهراني - الفجالة
القاهرة ت/ ٩٠٤٦٩٦

بسم الله الرحمن الرحيم

الوزارة فى الفكر السياسى

(دراسة مقارنة)

جامعة القاهرة
كلية الآداب

الوزارة فى الفكر السياسى
(دراسة مقارنة)

تأليف

الدكتور صلاح الدين بسيونى رسلان

١٩٨٩

دار الثقافة والنشر والتوزيع
٢ شارع سيف الدين المهرانى - الفجالة
القاهرة ت/ ٩٠٤٦٩٦

تمهيـــد

تعتبر الوزارة من أهم النظم السياسيــة التنفيذية على الاطلاق ، نظرا لهيمنتها على جميع شئــون الدولة . فالوزارة هى عصب كل دولة ، ومصدر قوة الدفع فيها اما الى النمو والتقدم أو الى الانكماش والتعثر وهى بهذا تمثل حجر الزاوية فى أى نظام سياسى قائم .

ويشترك الوزراء ، فى جميع الأنظمة ، فى عناصر معينة هى[1] :

١ ــ ابداء الرأى .

٢ ــ تنفيذ السياسة العامة للدولة .

٣ ــ يرى فيهم الرأى العام واجهة السلطة التنفيذية ، فهم مستودع الفكرة وأداة التنفيذ وترى فيهم هذه السلطة وسيلتها فى ارضاء الرأى العام خاصـــة بعد أن استقر الفكر السيــاسى الحديث على أن تأسيس الحكومات لم يكن الا من أجل حماية الحقوق ، وبالتـــالى تتركز منابع سلطة الحكومة فى قبول المحكومين لها ورضاهم عنها ، ذلك الرضاء الذى يعتبر الأساس أو التبرير السياسى للسلطة وهو الذى يصبغ عليها صبغة المشروعية .

لهذا قال البعض ، متأثرا بهذا الواقع ، ان السادة الوزراء هم الذين يحكمون فى الواقع[2] .

---

(١) دكتورة سعاد الشرقاوى ودكتور عبد الله ناصف : أسس القانون الدستورى وشرح النظام السياسى المصرى ، دار النهضة العربية بمصر ١٩٨٤ ص ٤٤ حاشية ٣ .

(٢) جاك دوند يودوفاير : الدولة ترجمة الدكتور سطوحى فوق العادة منشورات عويدات بيروت ط . أولى ١٩٧٠ ص ٥ .

ومجاراة لهذا الفهم ، تعرف بعض المعاجم الوزير بأنه :

« هو من يعينه الملك أو صاحب السلطة العليا فى البلاد ليتولى شئون الدولة فيستعين برأيه وتدبيره »[٣] .

ومن هنا أصبحت مسئولية الوزراء مسئولية شاملة ، فهم مسئولون عن الأضرار التى تنجم عن مزاولتهم لوظائفهم ، ومسئولون عن الجرائم التى يقترفونها أثناء مزاولتهم تلك الوظائف .

الوزارة فى العالم القديم :

عرفت الحضـــارات القديمة فى مصر واليونان ورما وآشور وبابل والهند والصين نظام دولة المدينـــة . وتركزت السلطات فى هذه المدن فى يد زعيم أو ملك أو قائد يستمد سلطته من الوحى الالهى ، ويجبر الناس على الخضوع والولاء له باعتباره ممثلا لوحى السماء . ومعنى هذا أن دولة المدينـــة فى هذه الحضارات القديمة قـــد قامت على فكرة الزعامة واختلاط الدولة بشخص الحاكم .

وقد تميز نظام الدولة القديمة والوسطى بأنها كانت محض منظمة سياسية تستقر على مفهوم أو آخر من مفاهيم نظم الحكم ، لكنها تحولت بفعل تطور التاريخ لتصبح كذلك منظمة قانونية تقوم على فكرة الدستور فى مفهومها القانونى الملزم[٤] .

---

(٣) معجم المنجد فى اللغة والإعلام ، قســم اللغة ، دار الشروق ، بيروت ، الطبعة الثالثة والعشرون ص ٨٩٨ .

(٤) الدكتور طعيمة الجرف : نظرية الدولة والمبادىء العامة للأنظمة السياسية ونظم الحكم (دراسة مقارنة) ، دار النهضة العربية بمصر ١٩٧٨ ص ٢٤ ، ٢٥ .

الوزارة فى مصر الفرعونية :

شكل المصريون القدماء أول مجتمع سياسى ، كان مهدا لأول حضارة تميزت بالسمو الرائع[٥] .

وكانت الأراضى فى مصر القديمة مقسمة الى أحواض Nome تشبه المديريات والمحافظات فى عصرنا ، وكان على كل منها رئيس أو أمير يخضع للملك الذى كان يظن انه ابن الالهة ومن نسلهم والحاكم باسمهم[٦] .

وقد تركزت فى يدى الملك الاله جميع السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية ، وكان القس الرئيسى للدين ، ويرأس الحفلات الدينية والطقوس فى المناسبات الهامة ، بالاضافة الى كونه المحكمة العليا الذى ترفع اليه قضايا فى أحوال معينة ومن هنا كان من المستحيل عليه أن يتولى بنفسه كل هذه المهام ، وأصبح لزاما عليه أن ينيب عنه فى هذا بعض البشر ليعملوا باسمه ويحملون ألقابا تدل على مسئوليتهم أمامه[٧] .

وقد شهدت الأسرة الرابعة بداية نشأة منصب الوزير ، الذى استمر موجودا طيلة العصر الفرعونى . ويذهب (ول ديورانت) الى تحديد بداية نشأة الحكومة فى مصر قبل عام ٤٠٠٠ قبل الميلاد .

---

(٥) فؤاد محمد شبل : الفكر السياسى ، دراسات مقارنة للمذاهب السياسية والاجتماعية ، طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب ، مصر ١٩٧٤ جـ ١ ص ٣٥ ، ٤٤ ، وانظر الدكتور حامد سلطان : القانون الدولى العام فى وقت السلم ، دار النهضة العربية بمصر ، طبعة ثالثة ١٩٦٨ ص ٥٤٢ .

(٦) الدكتور حسن شحاته سعفان : أساطين الفكر السياسى والمدارس السياسية ، مكتبة النهضة المصرية بالقاهرة ١٣٧٩هـ — ١٩٥٩ م ص ٢٣ .

(٧) الدكتوران بطرس غالى ومحمود خيرى عيسى ، مبادىء العلوم السياسة ، مكتبة الانجلو المصرية ط أولى ١٩٦٢ — ١٩٦٣ ص ٣٩ .

وكان للدولة فى مصر القديمة مجلس يسمى (مجلس الدولة) يتكون من وزير أكبر (يقوم مقام رئيس الوزراء الآن) ووزراء لمختلف شئون الدولة يعينهم الملك بمراسيم[٨] .

وكانت مهمة الوزراء حمل أوامر الملك الاله وتعليماته الى الرعية ، واحاطته علما برغباتهم ، ولنفاذ القانون ، ومراعاة العرف السائد ، واعطاء كل انسان حقه . ولذلك نجد الملك الفرعون يوصى وزيره الذى يعينه فى منصب الوزير بقوله :

اجعل عينيك على مكتب الوزير ، وراقب كل ما يحدث فيه ، واعلم أنه هو الدعامة التى تستند اليها جميع البلاد .. ليست الوزارة حلوة بل هى مرة ، وليست وسيلة لاتخاذ الناس عبيدا .. اذا أتاك شاك من مصر العليا أو السفلى فاحرص على أن يجرى القانون مجراه فى كل شىء وأن يتبع فى كل شىء العرف السائد فى بلده ، وأن يعطى كل انسان حقه . واعلم أن المحاباة بغيضة الى الاله .. عامل من تعرفه كمن لا تعرفه ، ومن يكون من أقارب الملك كمن يكون بعيدا عنه ، واعلم أن الأمير الذى يقوم بذلك سيستمر هنا فى هذا المكان ، وليكن ما يخافه الناس من الأمير أنه يعدل فى حكمه . أرع القواعد المفروضة عليك[٩] .

ان صفة العدل كانت من أهم الأفكار التى تركز عليها الدولة فى مصر القديمة ، لأن العدل كان من أهم صفات الملك الاله .

ولم يكن الوزراء يتمتعون بأى سلطة ذاتية أو استقلال شخصى ، كما هو الحال فى الدولة الاسلامية أو فى العصر الحديث ، اذ أنهم كانوا عمالا للملك الفرعون . واذا كان الوزراء مسئولين أمام الوزير الأكبر ،

---

(٨) انظر : الدكتور مصطفى الخشاب : تاريخ الفلسفة والنظريات السياسية لجنة البيان العربى بالقاهرة ، الطبعة الأولى ١٩٥٣ ص ١٧ .

(٩) انظر : ول ديورانت : قصة الحضارة ترجمة محمد بدران ، الطبعة الثالثة ، الجزء الثانى من المجلد الاول ١٩٦٣ ص ٩٣ .

فأن الوزير الأكبر مسئول بدوره أمام الملك وحده وليس أمام الشعب أو ممثليه من أهل الحل والعقد ، كما هو الحال فى الاسلام • ويمثل العزل من المنصب جملة الجزاءات التى يمكن أن توقع على الوزير فى مصر الفرعونية •

وبخصوص مسئولية الوزراء الجنائية ، فقد كانوا يخضعون للمساءلة أمام محكمة خاصة يرأسها الملك نفسه ، ويعاونه عدد من القضاة من أبناء النبلاء الاقطاعين وكل من يثبت ادانته تصدر المحكمة حكما عليه يتدرج من نزع الممتلكات الى التجريد من اللقب أو الحرمان من شرف الدفن بالمقابر الملكية •

الوزارة فى الصين القديمة :

قام نظام الحكم فى الصين القديمة على أساس أن الملك هو ابن السماء ، وهو يستمد شريعة الحكم من قوة أجداده النبلاء الذين يقيمون فى السماءومعنى هذا أنه يحكم وفقا للحق الالهى الذى يخوله سلطة مطلقة فى الاشراف على شئون مملكته •

ويعاون الملك أو الامبراطور فى حكمه مجلسان هما :

١ — مجلس الأعيان أو المجلس الكبير الذى يتألف من طبقة الأمراء أو الأرستقراط[١٠] وكبار الكتاب وقضاة المظالم ومندبو الوزارات •

٢ — مجلس الوزراء ويتكون من ستة أعضاء يختارون من صفوة رجال الدولة الحكماء وذلك بقدر عدد الوزارات وهى : الشئون المدنية والمالية والبلاط ، والحرب ، والعدل ، والأشغال العامة[١١] وتتم محاسبة

---

(١٠) انظر : الدكتور مصطفى الخشاب : تاريخ الفلسفة والنظريات السياسية ص ٤٠ ، ٤١ •

(١١) انظر : وليم لانجنر : موسوعة تاريخ العالم ترجمة الدكتور / مصطفى زيادة ، مكتبة النهضة المصرية ١٩٦٢م ٣/٩١٠ •

الوزراء أمام الملك أو الامبراطور ، ومسئوليتهم أمامه هى مسئولية فــردية •

ولما كانت السعادة ، عنــد كونفوشيوس حكيم الصين ، هى غاية الانسان وهدفه الأسمى ، فقد عرف الحكومة الصالحة بأنها التى تكفل السعادة للشعب ، وجعل من شروط الحكم توافر الخلق الصالح ورجاحة العقل فى الحاكم وفى هذا يرى كونفوشيوس :

« أن الحاكم اذا استعان ـــ لقيادة الشعب ـــ بالفضيلة (بفضل السنة والقدوة الحسنة) وارتكن على العرف والعادات الصالحة التى يوقرها الشعب وتنزل بينه منزلة التقديس ، فها هنا يرتبط الناس بزباط معنوى مكين لتقويم أنفسهم واصلاح حالهم »(١٢) •

ويرى أن معظــم الشرور وجميع المظالم سببها افتقــار المجتمع الصينى لوجود الحكومة الصالحة التى تقوم على أكفأ عناصر الأمة علما وخلقــا •

وقد جعل كونفوشيوس مبدأ (العدل) ركيزة لتصرفات الحكومة ، حتى تحوز ثقة الشعب فيها • وبذل جهودا كبيرة لاقناع الحكام بأن يملكوا ولا يحــكموا ، وأن يدعوا تصريف أمور الادارة الى الوزراء الــذين يختارون لكفايتهم(١٣) •

وكان يعتبر الوزير أعلى درجات المسئولية الأدبية ، وأن فى مخادعة الوزير للحاكم ، وعدم معارضته علنا ان اقتضى الأمر ، ما يعجل بزوال الدولة وتدميرها •

والوزراء الصالحون ، فى نظره ، هم الذين يعتمدون فى حكمهم على القانون ومبادىء العقل الراجح السليم ، ويبتعدون عن أهواء الأمراء

---

(١٢) فؤاد محمد شبل : حكمة الصين ، دار المعارف بمصر ٧٩/١ •
(١٣) المصدر السابق ٨٠/١ •

ورغباتهم الشخصية ويرى أنه يجب عزل الوزير الذى يخرج عن حدود هذه السياسة الصالحة •

وقد شدد كونفوشيوس على اتخاذ التعليم أداة للتأثير فى الشباب الذى يختار منه الوزراء فى المستقبل ، « وبفضله يتكون رأى عام واع يستطيع — بمرور الأيام — ممارسة الضغط على الحكام لتوليـة خيرة العناصر المراكز الحكومية ذات المسئولية »[١٤] •

أما منشيـوس (٣٧٢ — ٢٨٩ قبل الميلاد) ، تلميذ كونفوشيوس وأعظم أساتذة الكونفوشيوسية بعد مؤسسها كونفوشيوس ، فقد أكد سيادة الشعب ، ونادى بأن هـدف الحكم هو تحقيق منفعة الشعب • « فالشعب عنـده أهم عامل من عوامل قيـام الدولة ووجودها ، تفوق أهميته الأرض والانتاج بما لا يقـاس •• ويأتى الحاكم فى آخر القائمة المتضمنة عوامل قيام الدولة »[١٥] •

ويرى أن مبرر وجود الاقطاعيين وكبار الموظفين هو مقدرتهم على خدمة الفلاحين والظفر بتأييدهم ، ويفقد الحاكم السند الذى يجعل منه حاكما اذا أخفق فى نيل تأييد الفلاحين له ، ويستحيل بالتالى الى مجرد فرد عادى كبقية الناس •

وفى امكان الوزراء ، فيما يرى ذلك منشيوس ، كبح جماح الحاكم الضال واصلاح أحواله ، وطالبهم بالاستقالة ان لم يتقبل الملك نصائحهم ويستمع اليها ويعمل بها ، بل أمرهم بالثورة عليه ونزعه عن العرش •

ويجب أن تكون العـلاقات بين الحاكم ووزرائه علاقات تبادليـة ، وفى هذا يقول :

« اذا ما نظر الحاكم الى وزرائه كما لو كانوا يديه وقدميه ، وجب أن ينظروا اليه على اعتبار أنه معدتهم وقلبهم ، فاذا اعتبـرهم كلابا

---

(١٤) المصدر السابق ١/٨١ •
(١٥) المصدر السابق ١/١٠٨ •

وخيولا ، وجب أن ينظروا اليه كرجل عادى ـ فاذا نظر اليهم على أنهم وسخ وكلأ ، وجب أن يعتبروه لصا وعدوا »[١٦] .

ـ الوزارة فى اليونان القديمة :

اعتبرت المدن اليونانية القديمة صورة مصغرة للدولة الحديثة بوصفها شخصا مستقلا عن أشخاص الحكام الذين بيدهم السلطة السياسية[١٧] وقد تكونت الهيئة الحاكمة فيها من جمعية شعبية عامة ومجلس وقضاء .

وقد شملت الجمعية العامة كل أفراد الشعب الذين بلغوا سن العشرين . ومن واجبات هذه الجمعية مباشرة شئون الحكم ، ومراقبة كل موظفى الدولة ، الذين كانوا مسئولين أمامها مسئولية كاملة[١٨] .

وكانت عضوية هذه الجمعية بالانتخاب لمدة قصيرة .

أما المجلس ، فكان عدد أعضائه خمسمائة يختارون من بين الأقسام المائة التى تتكون من مجموعها المدينة ، وتتركز فى أيديهم أعمال الحكومة. ونظرا لكثرة عدد أعضاء المجلس ، طبق نظام التناوب فى الوظائف عن طريق تشكيل لجان تضم كل منها خمسين عضوا للقيام بأعمال المجلس لمدة ٣٥ يوما ، وكان يرأس كل مجموعة رئيس بالتناوب يتم اختياره بالقرعة من بين الخمسين لتكون مدة رئاسته يوما واحدا فى حياته .

ومن مهام المجلس حل المشاكل الرئيسية ، كما كان المجلس عبارة عن السلطة التنفيذية للحكومة ، اذ كان من حقه مراقبة كبار المسئولين

---

(١٦) المصدر السابق ١١١/١ .

(١٧) انظر: الدكتور ثروت بدوى : النظم السياسية ، الجزء الأول، النظرية العامة للنظم السياسية ، دار النهضة العربية بمصر ١٩٧٠ ص ٢٤ .

(١٨) انظر : الدكتور ابراهيم دسوقى اباظة والدكتور عبد العزيز الغنام : تاريخ الفكر السياسى ، دار النجاح ببيروت ١٩٧٣ ص ١٦ وما بعدها .

وجميع الهيئـــات العاملة ، ومراجعة النواحى الماليـــة ومراقبة القوة البحرية •

أما مجلس القضاء (السلطة القضائية) ، فقد انحصر عمل القضاء فى مراقبة كبار الموظفين وتنفيذ القانون ، والفصـــل فى القضايا المدنية والجنائيـــة •

ومراقبة القضـــاء لكبار الموظفين والحكام ، ضمانا لنزاهة الحكم ، يتم بطرق متعددة هى :

١ ـــ خضوع المرشح لاختبار دقيق وفحص موقفه وسلوكه قبلما يلى منصبه •

٢ ـــ بعد انتهاء تولى الحاكم منصبه ، تستعرض أعماله وتدرس انجازاته والمآخذ التى تحسب عليه •

٣ ـــ مراجعة ثروته قبل تولى المنصب وبعد تركه(١٩) •

ومن أقدم المناصب التى وجدت فى المجتمع اليونانى القديم مناصب الملك ، ورئيس الحـــرب ، ورئيس الحكومة (الأركون) • وقـــد تعدد منصب الأركون حتى وصل الى تسعة رؤســـاء ، بعد أن كان فى البدء أركونا واحدا ، وكان أصحابه يملكون حق القضاء المطلق فى كل مايعرض عليهم من أمور المجتمع •

الوزارة عند الرومان :

غلب الطابع العمـــلى على الفـــكر الرومانى ، وأهملت روما العلم السياسى تماما، ولم يبدع الرومان شيئا ذا بال فى مجال العلوم السياسية، بل اعتمدوا على التوفيق بين نظريات متعارضة أو أجزاء مقتبسة عن

---

(١٩) فؤاد محمد شبل الفكر السياسى ص ٨٩ •

مفكرين مختلفين ، وأغناهم تراث اليونان الفلسفى عن الانشاء والابداع فى هذا الميدان .

أما عن السلطة التنفيذية ، فقد تولى ادارة الحكومة كونتات ، وكان ذلك فى عهد شارلمان (حوالى ٨٠٠م) الذى جمع السلطة كلها فى يده ، ويساعده فى أداء مهامه هؤلاء الكونتات . وفى عام ٨٠٢ أدخل نظام المبعوثين الملكيين (أسقف وكونت) لحسن مراقبة الادارات المالية والقضائية والدينية وشكلوا ، بذلك حلقة جوهرية بين الحكومة المحلية والحكومة المركزية[٢٠] .

ومع ذلك ، أبدع شيشرون (١٠٦ — ٤٣ ق.م) المفكر السياسى الرومانى ، فكرة التفرقة بين الدولة والحكومة . فمنشأ المجتمع الانسانى عنده ليس ضعف الانسان وعدم قدرته على القيام وحده بكل ما تتطلبه حياته اقتصاديا ، بل لأن الانسان اجتماعى بطبيعته مدنى بغريزته ، لا يستطيع أن يعيش فى عزلة عن بقية أفراد جنسه . وعلى ذلك فكل شعب عبارة عن اجتماع لعديد من الأفراد ، وكل دولة عبارة عن تنظيم للشعب ، وكل جمهورية عبارة عن شىء يخص الشعب . والدولة بهذا ، هى مجتمع من الأفراد قبلوا المعيشة معا تحت قانون واحد ، وهى ملك لهم هى وقوانينها ، والسلطة السياسية ، بالتالى ، هى سلطة الشعب . وتمارس الحكومة هذه السلطة نيابة عن الشعب ، بصفتها وكيلة عنه .

وتكون ممارسة الحكام لتلك السلطة استنادا الى القانون ، ذلك القانون الذى سبق أن اتفق عليه الشعب والحاكم ، وصار كعقد حكومى بينهما[٢١] .

---

(٢٠) انظر وليم لانجر : موسوعة تاريخ العالم وترجمة الدكتور مصطفى زيادة ، مكتبة النهضة المصرية ١٩٥٧ الجزء الثانى ص ٤٠٢ — ٤٠٣ .

(٢١) انظر : الدكتوران بطرس بطرس غالى ومحمود خيرى عيسى : مبادىء العلوم السياسية ص ٦٥ وما بعدها .

فاذا عدنا الى أيام الامبراطورية التى أقامها قيصر أكتافيوس (الامبراطور أغسطس ، ٢٧ ق ٠ م) ، فسنلاحظ أنه عندما اتسعت الولايات التي كان يحكمها ، بحيث أصبح غير قادر على حكمها وادارتها ، أناب عنه ممثلين شخصيين Legati لادارتها وتولي أمورها ٠

وأصبح السناتو (مجلس الشيوخ الرومانى) فى عصره مركز الادارة ، اذ تخرج منه معظم الرجال المحنكين سياسيا ، الذين أمكن عن طريقهم ملء كافة الوظائف التى تمثل دولاب العمل الحكومى ، مثل الاشراف على الأشغال والمرافق العامة والتموين مثل بناء المعابد والمحاريب والحمامات وقنوات المياه والطرق الكبرى وتحديد أسعار المواد التموينية فى الأسواق واعتماد الموازين والمعايير والاشراف على قطاع الأمن والنظام وخفر المدينة وكذلك المهرجانات والتجهيزات الجنائزية الرسمية(*) ٠

لقد كان رجال السناتو Senatus فى حقيقة الأمر ، هم ثمرة الخبرات الطويلة للسياسة الرومانية ، وأن لا غنى عنهم ، ويمكن اعتبارهم ، فى هذا العهد ، بمثابة القناة الموصلة لقرارات الإمبراطور للجهات المختصة ٠

ـ نشأة الوزارة فى الاسلام :

يعد القرآن منبعا لأصول الفلسفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى يقوم عليها المجتمع المتكامل السليم : فالاسلام ، وكما

(*) انظر : د٠ سيد احمد على الناصرى : تاريخ الامبراطورية الرومانية السياسى والحضارى ، دار النهضة العربية بالقاهرة ، الطبعة الثانية ١٩٨٥ ص ٣٥ — ٣٦ ٠

يؤكد ذلك الأستاذ (شاخت) فى دائرة معارف العلوم الاجتماعية ، ليس مجرد دين ، بل انه نظام فكرى متكامل يشمل الدين والدولة جميعا . وقد شجع الاسلام على اقامة الدولة وحض عليها لحراسة الدين وسياسة الدنيا ، كما حض على اقامة الوزارة كولاية شرعية أساسها القـرآن الكريم « واجعل لى وزيرا من أهلى ، هارون أخى ، أشـدد به أزرى وأشركه فى أمرى »[٢٢] .

ومعنى هذا أن الوزارة ، كما توضحها هذه الآيات البينات ، نوعان : وزارة مشاركة فى مباشرة الحكم ، ووزارة مشورة لتنفيذ بعض الأعمال والمهام . وقد تطورت هذه الوزارة بنوعيها لتصبح بعد ذلك ومع مرور الأيام وزارة التفويض ووزارة التنفيذ .

وتتجلى عظمة القـرآن فى تركه التفاصيل والجزئيات دون اشارة اليها ، حتى تستطيع الأمة المسلمة أن تصـوغ دقائقها وفقا للظروف والأحوال المحيطة بها فى كل زمان ومكان . وتتميـز الأصول والمبادىء التى احتوى عليها الاسـلام بالوضوح والعالمية والاعتداد بالانسان حيثمـا كان . فى الوقت الذى نجد فيه أن الحضارة الغربيـة بشقيها الرسمالى والماركسى تفتقد البعد الانسانى .

يقول أبو بكر بن العربى ، وهو بصدد الحديث عن وزارتى المشورة والمشاركة ، أن الوزارة كما وردت فى القرآن الكريم فى سورة طه على لسان موسى عليه السـلام فى الآيات الكريمة من ٢٩ الى ٣٢ هى على ضربين :

---

(٢٢) طه ٢٩ — ٣٢ .

اما وزارة مشورة ، واما وزارة مشاركة[٢٣] .

فلو سكت موسى عند آيات (واجعل لى وزيرا من أهلى هارون أخى أشدد به أزرى) لكانت وزارة مشورة .

ولكنه تأدب مع أخيه لسنه وفضله وحلمه وصبره فقال : (وأشركه فى أمرى) أى سأل وزارة مشاركة فى أصل النبوة .

يضاف الى ذلك أن الله تعالى قد أكرم هارون عليه السلام ووهبه النبوة رحمة بأخيه موسى عليه السلام ، ولذا كانت وزارة المشاركة فى أصل النبوة وفى تسيير أمور قومهما . ووزارة المشاركة هذه كانت من نبى (هارون عليه السلام) لأخيه النبى والرسول (موسى عليه السلام) فى نطاق ما يراه ويأمر به سيدنا موسى كمسئول عن الرسالة . وهى هبة من الله واستجابة لطلبه ، بعد السنة الأولى ، وهى فوزه بالنجاة بأمر الله من فرعون وقومه .

هذه هى الوزارة الاسلامية التى ذكرها الله تعالى فى قرآنه الحكيم لنسترشد بها فى أمور حياتنا . واذا أثير سؤال حول هذه الوزارة الاسلامية وأنها نزلت فى شرع من قبلنا ، فان الاجابة أن الاسلام قد أتى ليكمل الديانات السابقة عليه ، وان أصل الأديان واحد ، وان اختلفت فى تفاصيل الأحكام « لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا ولو شاء الله لجعلكم أمة واحدة ... »[٢٤] ان وصايا التوراة هى وصايا الانجيل ووصايا القرآن جمعتهما وزادت عليهما ما شاء الله من وصايا الذكر الحكيم[٢٥] .

---

(٢٣) ابو بكر بن العربى : احكام القرآن ، القسم الرابع ، ط . ثانية ١٩٦٨ ص : ١٦٣٠ .

(٢٤) المائدة ٤٨ .

(٢٥) دكتور محمد عبد الله دراز : فى الدين والأخلاق والقومية ط . القاهرة ١٩٦٥ ص ٦٧ .

وقد تميزت الوزارة فى العهد النبوى بكونها وزارة مشورة ، وليس وزارة مشاركة لأنه عليه السلام كان آخر الأنبياء المرسلين ولم يكن فى زمنه ولا بعده من نبى ولا رسول ، خلافا لما كان عليه الحال فى عهد رسالة موسى عليه السلام اذ من الله عليه بأخيه هارون نبيا ، مشاركا له فى أصل النبوة وتسيير أمور قومه ، وهو ما لم يحدث فى عهد رسالة محمد عليه الصلاة والسلام ، اذ جمع فى يده جميع السلطات ، يضاف الى ما تقدم أن وزارة المشاركة فى عهد رسالة موسى كانت تتطلب أن يكون كلا من المستوزر والمستوزر من نفس الدرجة على الأقل وهو ما لم يتحقق فى زمان رسالة سيدنا محمد آخر الأنبياء والمرسلين ٠ ان كل هذا يؤكد أن الوزارة فى العهد النبوى لم تكن وزارة مشاركة بل كانت وزارة مشورة ٠

وقد عرفت كلمة « وزير » عند العرب قبل الفتوحات الاسلامية ، اذ أن من المسلم به تاريخيا أن منصب الوزارة فى حد ذاته أقدم من الاسلام — كما سبق وأشرنا من قبل ، فقد ورد فى القرآن على لسان موسى عليه السلام « واجعل لى وزيرا من أهلى هارون أخى »[٢٦] ٠

فلما جاء الاسلام أقر المنصب ، ووضع له شروطا خاصة تميزها ، بما يؤكد أن هذا المنصب كان موجودا منذ صدر الاسلام ، ولم يعرفه المسلمون عن طريق الفرس ، كما يحلو لبعض الباحثين أن يقول بفارسية المنصب ، وأن الفكرة واللفظ والشخص ومهام المنصب أخذت من فارس فى العهد العباسى الأول[٢٧] ٠

---

(٢٦) طه ٢٩ — ٣٠ ٠

(٢٧) انظر فيمن يقول بهذا : الدكتوران حسن ابراهيم حسن وعلى ابراهيم حسن : النظم الاسلامية طبعة القاهرة ١٩٣٩ ص ١٤٤ ٠ والدكتور أحمد شلبى : كتاب السياسة والاقتصاد فى التفكير الاسلامى

وقد ظهر الوزراء فى الدولة الاسلامية منذ نشأتها ، اذ كان الرسول عليه الصلاة والسلام يستشير أصحابه ويتخذ منهم وزراء، ويخص منهم — فيمن يستشير ويستوزر — أبا بكر وعمر وعثمان وعلى . وكان العرب — فيما يرى ذلك ابن خلدون فى مقدمته ، طبعه على وافى الأولى ١٣٧٨ هـ — ١٩٥٨ م جـ ٢ ص ٦٠٤ ، ٦٠٥ — يصفون أبا بكر بأنه وزير الرسول . كما كان يوصف به أيضا عمر بالنسبة الى الخليفة أى بكر ، كما كان يوصف بهذا الوصف على وعثمان بالنسبة الى الخليفة عمر . ومعنى هذا أن كبار الصحابة كانوا يقومون لدى الرسول مقام الوزراء فى اطار الرأى والمشورة فى أمور الجهاد ومواجهة الأعداء وتخير منازل الحرب .

وعنه صلى الله عليه وسلم أنه قال فى استحباب اتخاذ الوزير الصالح : « اذا أراد الله بالأمير خيرا جعل له وزير صدق ، ان نسى ذكره ، وان ذكر أعانه ، واذا أراد الله به غير ذلك جعل له وزير سوء ، ان نسى لم يذكره ، وان ذكر لم يعنه » وقال « ان لى فى السماء وزيرين وفى الأرض وزيرين : فاللذان فى السماء جبريل وميكائيل ، واللذان فى الأرض أبو بكر وعمر »(٢٨) . وروى عنه على بن أبى طالب (رضى الله عنه) أنه قال عليه الصلاة والسلام : « انه لم يكن نبى الا أعطى سبعة نجباء (وزراء) رفقاء ، وانى أعطيت أربعة عشر » . وقال أيضا ، عليه الصلاة

=

ص ١٢٣ وما بعدها ، والدكتور عبد الحميد متولى : مبادىء نظام الحكم فى الاسلام مع المقارنة بالمبادىء الدستورية الحديثة دار المعارف بمصر ط . أولى ص ٦٢٧ . ومن الواضح أن هؤلاء الباحثين قد تأثروا فى قولهم بفارسية منصب الوزير بأقوال قدامى كتاب النظم من المسلمين مثل ابن خلكان فى مصنفه (وفيات الأعيان) والماوردى فى مؤلفه (الأحكام السلطانية) وابن طباطبا فى مصنفه (الفخرى فى الآداب السلطانية والدول الاسلامية) وعبد الحى الكتانى فى مصنفه (التراتيب الادارية أو نظام الحكومة النبوية) .

(٢٨) ابن العربى : احكام القرآن ، القسم الرابع ، ط . ثانية ١٩٦٨ ص ١٦٣٠ .

والسلام : « ما من رجل من المسلمين أعظم أجرا من وزير صالح مع امام يطيعه ويأمره بذات الله تعالى » •

أن الرسول عليه السلام كان طيلة حياته مرجع المسلمين فى تدبير شئونهم العامة من تشريع وقضاء وتنفيذ ، جامعا بهذا بين السلطات الثلاث التشريعية والقضائية والتنفيذية ، فهو مصدر هذه السلطات ومرجعها الوحيد ، مما جعل المسلمين يطيعونه فى تنفيذ ما أمر به الدين الجديد وتتطلبه شريعة الاسلام •

ان سلطة الرسول لم تكن سلطة روحية فقط ، بل كان حاكما يجمع فى يده بين السلطتين الزمنية والروحية وان كانت حكومته تبدو دينية فى ظاهرها تعتمد على قوة ايمان المسلمين الأول ، الذين أدركوا زمان الوحى ، وشرفوا بصحبة صاحبه الذى لا ينطق عن الهوى •

وقد اعتمد الرسول على جهاز سياسى وادارى ، عقب قيام الدولة العربية الأولى فى المدينة المنورة ، يعاونه فيما ألقى عليه من مهام الحكم الكبيرة وفى مقدمته الوزارة بمعناها العملى •

وما من مرة استخدم عليه السلام كلمة « وزير » فى أحاديثه التى تتعرض لمشاكل الهيئة الحاكمة ، الا وكان يعنى الشخص الذى يؤازر رئيس الدولة أعباء مسئولياته الجسام[٢٩] •

وكانت الشروط والقواعد التى وضعها الرسول عليه الصلاة والسلام لاختيار العاملين فى هذا الجهاز السياسى والادارى كافية لنظام دولة قوية سليمة البنيان ، ووافية لتنظيم سياسى قابل للتطور وفقا لاحتياجات كل عصر[٣٠] ، لأنه لما كثر المستظلون بلواء الاسلام أراد

---

(٢٩) انظر : محمد اسد : منهاج الاسلام فى الحكم ، ترجمة منصور محمد ماضى طبعة ١٩٥٧ ص ١١٧ •

(٣٠) انظر : محمد بخيت المطيعى : حقيقة الاسلام واصول الحكم ص ٢٤٢ •

عليه السلام أن يضبط أمورهم بنظامات سنها ، وولايات نصبها ، وعمالات أسسها . تلك النظامات التى لا يستقيم ملك الملك ، ولا أمر لأمة بدونها ، انه كان يستضاء فى المسجد النبوى بالعلوم والمعارف وتقسيم الوظائف وايجاب الاخاء وتقديرا لرجال ، وتنظيم القوى الدفاعية وأسس وجوب ذلك ، وقرر أصول الحقوق الدولية والحقوق المالية ، وأوجب أصـول الحروب والهدنة والمسالمة والمعـاهدة وغيرها من الوظائف والأعمـال الادارية والاقتصادية والمالية ، وكل ما يلزم لوجـود الأمة على أمثـل نظـام[٣١] .

ان مدة حكمه عليه الصلاة والسلام مع قصرها لم تخل عن أعمالها هذه الوظائف المتعلقة بالمراتب الادارية من الوزارة بأنواعها ، والكتابة بأنواعها ، والرسائل والقطاعات ، وادارة هذه العمالات . وتجـد أنها كانت مسندة للأكفاء من أصحابه وأعوانه عليه السلام .

ويدلك لذلك أن ثلث الشريعة الاسـلامية عبـادات ، وأسرار تلك العبادات تتضمن سعادة بدنك وحياة روحك ، زيادة على اخلاص العمل لوجه الله . وبقية الثلثين معاملات دنيوية وكيفية الأخذ منها[٣٢] .

وبعد وفاة الرسول كان خلفـاؤه رضى الله عنهم يشرفون على كل شئون الدولة بأنفسهم مستعينين بوزراء وعمـال فى جميع أمور الدولة وبخاصة الادارية منها . وبهذا كان الوزير يساعد الخليفة على تنفيـذ سياسة الدولة العامة وينوب عنه فى الحكم ، ويشاركه الرأى ، وتحمـل المسئولية ، وقد استقر منصب الوزير بعد أن تمهدت قواعده ، وتقررت قوانينه على رأس مناصب الدولة منذ عهد الخلافة العباسية وفيما تلا ذلك من عهود كتقليد أصيل من تقاليد الحكم الاسلامى .

---

(٣١) انظر : الدكتور مصطفى كمال وصفى : النظام الدستورى فى الاسلام مقارنا بالنظم المعاصرة ، مكتبة وهبة ، طبعة أولى ص ٦٩ ، ٧٠ .

(٣٢) انظر : عبـد الحى الكتانى : نظام الحكومة النبـوية المسمى التراتيب الادارية ، دار الكتاب العربى ، ببيروت ص ١٦،١٣٤٩ .

بهذا يتضح لنا أن مدلول السلطة التنفيذية فى الاسلام لا يقتصر على رئيس الدولة فحسب بل يمتد ليشمل أيضا جميع المتعاونين معه من مستشارين وعمال ووزراء وموظفين يعملون فى خدمته . بمعنى آخر ان السلطة التنفيذية تضم الى جانب رئيس الدولة الأعلى ، جميع القائمين بالوظائف العامة ، ما عدا رجال السلطتين التشريعية (الفقهاء والعلماء المجتهدين) والقضائية (القضاة) .

ويعنى هذا أن منصب الوزارة قد جاء فى الاســـلام نظرا لصعوبة قيام الامام بجميع شئون الأمة الدينية منها أو الدنيوية ، ومن هنا كان لابد من الانابة : أى لابد للامام من أعوان وعمال يعينونه ، كما يعهـد اليهم بتأدية الوظائف المتعددة التى أقيمت الدولة من أجل أن تؤدى ، فمنصب الوزارة ، اذن ، لتأدية الوظائف المختلفة ، والمشاركة فى الرأى بالنسبة لرئيس الدولة ، وهذا ما يعنيه الماوردى بقوله :

« لان ما وكل الى الامام من تدبير الأمة لا يقدر على مباشرة جميعه الا باستنابة ، ونيابة الوزير المشارك له فى التدبير أصح فى تنفيذ الأمور من تفرده بها ليستظهر به على نفسه ، وبها يكون أبعد من الزلل وأمنع من الخلل »[٣٣] .

وكلمة استنابة التى تحدث عنها الماوردى « لأن ما وكل الى الامام من تدبير الأمة لا يقدر على مباشرة جميعه الا باستنابة » يقابلها ويؤدى معناها فى اللغة الانجليزية Delegation of authority ويؤكـد الماوردى ذلك فى مخطوطته « نصيحة الملوك » بقوله :

« ان الأعمال لا تستطاع الا بالوزراء والأعوان » .

---

(٣٣) الماوردى : الأحــكام السلطانية : تصحيح محمــد بدر الدين النعسانى الحلبى ، ط . الخانجى بالقاهرة ، ط . أولى ١٣٢٧هـ — ١٩٠٩م ص ١٩ .

ويقول ابن خلدون فى ضرورة استعانة الحاكم بوزراء وأعوان لحمل أعباء الحكومة والمشاركة فى تحمل مسئولية الحكم(٣٤) :

« اعلم أن السلطان فى نفسه ضعيف يحمل أمرا ثقيلا ، فلابد له من الاستعانة بأبناء جنسه ، واذا كان يستعين بهم فى ضرورة معاشه وسائر مهنه ، فما ظنك بسياسة نوعه ومن استرعاه الله من خلقه وما تعمهم به البلوى فى معاشهم ومعاملاتهم من نقد المعايش والمكاييل والموازين حذرا من التطفيف والى النظر فى السكة بحفظ النقود التى يتعاملون بها من الغش والى سياستهم بما يريده منهم من الانقياد له والرضاء بمقاصده منهم وانفراده بالمجد دونهم » .

ويجمع على القول بضرورة الاستنابة ، بأن ينيب الامام عنه أعوانا ووزراء وعمالا يعهد اليهم بتأدية الوظائف العديدة كالدفاع وجمع الضرائب والاشراف على ديوان الرسائل وتعيين العمال كثير من العلماء نخص منهم بالذكر (الجوينى) و (الثعالبى) و (ابن أبى الربيع) و (أبو سالم الوزير) ، اذ أن الحاكم أو الامام لن يصل الى ما يريد من أحكام التدبير وضبط الأمور الا بحسن معونة الوزراء والأعوان التى تجرى على أيديهم الأعمال ، وهذا هو نفس ما يقرره « ابن أبى الربيع » حيث يقول :

« لابد لمن تقلد الخلافة والملك من وزير على نظم الأمور ومعين على حوادث الدهور يكشف له صواب التدبير »(٣٥) .

---

(٣٤) ابن خلدون : المقدمة ، تحقيق وتعليق على عبد الواحد وافى ، لجنة البيان العربى بالقاهرة ، الطبعة الثانية ١٩٦٦م ٧٧١/٢ .

(٣٥) ابن أبى الربيع : سلوك المالك فى تدبير الممالك ، طبع حجر ١٢٨٦هـ ص ١٢٢ .

وانظر ايضا : الجوينى : غياث الأمم فى التياث الظلم ، مخطوط بدار الكتب المصرية رقم ٢٣٥٥١ ب ص ٧٦ والثعالبى : تحفة الوزراء ، مخطوطا بدار الكتب المصرية ٥ نحوش جـ ٢ وجه ص ١٢ .

ويشارك بالرأى فى ضرورة الاستتابة امام الحرمين (الجوينى) فيقــول :

« وليس من الممكن أن يتعاطى الامام مهمات المسلمين فى الخطــة وقد اتسعت أكنافها ، وانتشرت أطرافها ولا تجــد بدا من أن يستنيب فى أحكامها »(٣٦) .

أن قدر الامام أو الحاكم يعلو وذكره يحسن بالوزير الصالح العادل الكفء الحكيم ، والنبى عليه الصلاة والسلام مع جلالة قدره وفصاحته وعظم درجته أمره الله تعالى بمشاورة أصحابه العقلاء فقال تعــالى : « وشاورهم فى الأمر » .

من هنا احتلت الوزارة ، كولاية عامة ، مكانة هامة فى الدولة ، وأتت فى الترتيب بعد منصب الامامة ، كولاية ثانية عامة بل هى تســاويه فى الوجهة العملية ، لأن الامام محمل بمسئوليات ضخام تقتضى أعمــالا كثيرة ، ولا يستطيع أن يقوم بهــذه الأعمال بدون انتداب ومشــاركة . واعتبرها ابن خلدون « أهم الخطط السلطانية، والرتب الملوكية لأن اسمها يدل على مطلق الاعانة »(٣٧) .

ويحلو لبعض كتاب الغرب ومفكريه، فى هذا المقام ، الزعم بفارسية أصل الوزارة ، والتى هى من أكمل نظم الدولة الاسلامية نموذجية(٣٨) .

ففى دائرة المعارف الاسلامية ، وتحت كلمــة (وزير) يســلم (فرانز بوبنجر)Franz Bubinger جدلا ، بأن كلا من التســمية

---

(٣٦) الجوينى : غياث الأمم ص ٧٦ .

(٣٧) ابن خلدون : المقدمة ٢/٧٧١ .

(٣٨) انظر فى هــذا : س . د . جواتيانن : دراســات فى التاريخ الاسلامى والنظم الاسلامية ، تعريب وتحقيق الدكتور عطية القوصى وكالة المطبوعات بالكويت ١٩٨٠ ص ٧٩ — ٨٢ .

والنظام قد استعيرا أساسا من الامبراطورية الفارسية الساسانية .

ويلتزم (آرثر كريستنسين) Arthur Christensen في كتابه L'Iran Sous les Sassanides الذى صـــدر سنة ١٩٣٦ بالرأى الذى سبق أن أورده منذ ثلاثين عاما فى كتابه :
L'Empire des Sassanides, p. 33
من أن (وظيفة الوزير منقولة نقلا مباشرا عن الدولة الساسانية)[٣٩] .

ولكنه حين تحـــدث عن وصف وظيفـــة « فوزورج فرانا دهاو » الساسانية ، وهى الوظيفة التى زعم أنهـــا النموذج الأصلى لوظيفـــة الوزارة ، لوحظ نقص مادته عنها حتى أنه اســـتعان فى وصـــفها بمادة الماوردى عن الوزارة ، وهو فقيه ومشرع مسلم عاش فى القرن العاشر الميـــلادى .

ويقول فيليب حتى ، ببساطة ، عن الوزير أنه « ... موظف وظيفته أصلها فارسى »[٤٠] .

وفى حقيقة الأمر ، فان المصادر لم تقدم لنا ما يؤيد حقيقة افتراض اقتباس هذا النظام . وليست هذه النظرية سوى تعميم مجرد بنى على حقيقة مؤداها أن كثيرا من الفرس ، وعلى رأسهم البرامكة المشهورين ، قد تولوا منصب الوزارة فى الحكومة العباسية ، وأن الكتب والأقوال التى

---

(٣٩) ان قائمة الكتب التى تمسكت بهذا الراى كثيرة لا تحصى وأخص بالذكر كتابا تخصص لمعالجة هذا الامر وهو كتاب :
Harold Bowen : The Life and Times of Ali ibn Isa. Good Vizier, Cambridge, 1928.
يقول بوون ((Bowen)) فى ص ١٤ من كتابه هذا : « ان كلمة وزير هى من اصل فارسى ادخلها العباسيون الى دولتهم وكان العباسيون قد نهجوا فى بلاطهم نهج الساسانيين بقدر امكانهم » .

(٤٠) History of the Arabs (2nd edition) 1940, p. 318.

وضعت عن فن ادارة شئون الدولة الساسانية قد أثرت على وجه العموم وبعمق شديد ، فى الكتاب المسلمين .

ولكن كيف لنا أن نفسر أن عدد كبيرا من الوزراء لم يكونوا من أصل فارسى ، وأنهم عرب الجنس ، علاوة على ذلك ، فان البرامكة لم يكونوا أول الوزراء فى الاسلام . فقد سبق أن اتخذ النبى عليه السلام الوزراء من رجاله وصحابته وفى مقدمتهم أبا بكر وعمر وعثمان وعلى (رضوان الله عليهم أجمعين) . وكذلك فعل الخلفاء الراشدون من بعده فى اتخاذ وزراء وعمال لتسيير أمور الدولة .

وفوق كل ذلك فلقد كان أجداد البرامكة بوذيين ، ولم يكونوا مجوسا (زرادشتيين) ، وتبعا لذلك فلم تكن لهم أى صلة بالادارة الساسانية التى كانت متعصبة للمجوسية ، وبالتالى فلم تكن الوزارة فارسية خالصة أو مقصورة عليهم .

اننا لسنا فى حاجة لأن نتحقق من الأصل الفارسى المزعوم لكلمة وزير . فقد عالج الأستاذ (سبرنجلنج) M. Sprengling من شيكاغو هذه المسألة فى فصل من مقالة « من الفارسية الى العربية »(٤١) .

وجاء استنتاجه ، بعد مناقشته الجذور الفارسية التى من الممكن أن تكون قد اشتقت منها كلمة وزير ، على أن ليس لنا أن نستطيع احراز الوضوح الدقيق لهذا الأمر ، خاصة اذا علمنا أن كلمة (وزير) البهلوية تعنى « مستند قانونى » أو « قرار » ، دون أن تفيد معنى الوظيفة أو المرتبة أو الرجل .

---

(٤١) American Journal of semitic language and literatures, 56 (1939), pp. 331-336, quoting Noeldeke, 444.
Batthdomae, Sitzungs berichte der Skademie der Wissenschaften, 1920, V. 18, pp 39 sq. and at hers.

ان كلمة « وزير » هى فى حقيقتها كلمة عربية . ويؤيد المستشرق الهولندى الشهير De Goeje هذا الرأى من ان أصل الكلمة عربى ، واستشهد على ذلك بأمثلة كثيرة وردت فى كتب عربية كتاريخ الأمم والملوك للطبرى وكتاب الشعر والشعراء لابن قتيبة ، وطبقات ابن سعد .

وعلينا أن نتذكر أن كلمتا (أخا ووزيرا) قد تجاورتا فى القرآن والشعر آخر عهد الأمويين .

فقد وردت كلمة « وزير » بأصلها العربى ، فى القرآن بمعنى « المساعد » و « المعاون »[٤٢] .

وكذلك وجدت هذه الكلمة بوفرة فى الأشعار المعاصرة للنبى محمد عليه الصلاة والسلام . فقد وردت على لسان شعراء الاسلام الذين دافعوا عنه من أمثال شاعر الرسول حسان بن ثابت (ابن هشام — ج ١٩، ص ٦٢٩) وكعب بن مالك (نفسه ج ٤ ص ٦٥٩) وعباس ابن مرداس (نفسه ، ج ١٦ ، ص ٨٦٠) .

كما شاع استعمال كلمة « وزير » فى العصر الأموى ، وعلى سبيل المثال تقول الشاعرة هند بنت زيد فى زياد والى معاوية على العراق « له من شر أمته وزير » وتقصد بذلك معاوية ، وتعنى أن له مساعدا هو من شرار خلق الله ، بينما نجد شاعرا آخر هو حارثة بن بدر يقول مخاطبا نفس الرجل (زياد بن أبيه) :

ألا من مبلغ عن زيادا
فنعم أخو الخليفة والأمير

فأنت امام معدلة وقصد
وحزم حين تحضرك الأمور

---

(٤٢) انظر : الآيات الكريمة من ٢٩ الى ٣٢ من سورة طه .

أخـــوك خليفـــة الله بن حرب

وأنت وزيره نعـــم الوزير(٤٣)

وكذلك عرف العرب الوزارة فى ممالك العرب قبل الاسلام ، وفى هذا يقول المسعودى (التنبيه والاشراف ص ٢٩٤) : ان العرب كانت تسمى وزير الملك من ملوك اليمن والشام والحـــيرة : الراهن والزعيم والكافى والكامل ، تريد بذلك انه مرتهن بالتدبير ، زعيم بصواب الرأى ، كاف للملك مهمات الأمور ، كامل الفضائل .

وكما نرى ، فان الزعم بالأصل الفارسى للوزارة بعيد كل البعـــد عن الحقيقة الثابتة التى توضح عروبة الكلمة والمنصب والمهام .

— التطور التاريخى لمنصب الوزارة فى الاسلام :

ظهرت الوزارة مبكرا فى العهد النبوى ترجمة لفحوى الآية الكريمة (واجعل لى وزيرا من أهلى هارون أخى ، أشـــدد به أزرى وأشركه فى أمرى) . وقد استعان النبى بعدد من رجاله وصحابته قاموا فعلا بأعمال الوزراء ، من أهمهم أبا بكر الصديق وعمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وعلى بن أبى طالب وكان النبى (عليه الصلاة والسلام) يشاورهم فى أمور الدولة العامة والخاصة .

وظل عمل الوزير يتمثل فى الاستشارة بعد انتقال الرسول (عليه الصلاة والســـلام) الى الرفيق الأعلى . اذ ظهر لفظ الوزارة ، فى يوم سقيفة بنى ساعدة ، بما يتضمن من معانى أخذ الرأى والاســـتشارة ، حين اجتمع المهاجرون والأنصار للتشاور فى أمر الخلافة ، فقال الأنصار للمهاجرين : الامامة فينا وفيكم ، منا أمير ومنكم أمير . وقالت قريش :

---

(٤٣) الطبـــرى : تاريخ الرســـل ، طبعة القـــاهرة ١٩٦٣ ص ٥ جـ ٢٣ ، ٢٤ .

نحن عشيرة رسول الله ، والامامة فى قريش دون غيرهم ونحن الأمراء وأنتم الوزراء(٤٤) .

كما وجدت الوزارة بصفة فعلية أثناء الخلافة الصحيحة للخلفاء الراشدين ، فقد كان لكل منهم وزراء ومستشارون ناصحون . ففى خلافة أبى بكر تولى عمر بن الخطاب القضاء ، وتوزيع الزكاة على مستحقيها بأمر الخليفة ، كما ولى ابن الجراح بيت المال قبل أن يسيره أبو بكر الى الشام .

وكذلك كان شأن عثمان وعلي مع الخليفة عمر ، فأنه كثيرا ما كان يستعين بهما فى أمور الدولة الدقيقة وأعمال الرعية . فقد قام على بكتابة الرسائل والنظر فى شئون أسرى المسلمين . كما استعان الخليفة عمر بعثمان واستعان برأيه فى بعض الأمور ذات الطابع القبلى لمعرفته بأحوال القبائل وأنسابها(٤٥) .

وقد كان الخلفاء الراشدون ، الى جانب اتخاذهم الوزراء من صحابة النبى ، يستعينون فى ادارة شئون الدولة بمجلس من الشيوخ ، يتألف من كبار الصحابة وأعيان المدينة ورؤساء القبائل ، وكانوا يجتمعون فى مسجد المدينة ، ولا يقطعون أمرا دون استشارتهم ، وبذلك كان نظام الحكم فى ذلك العهد نظاما جمهوريا ديمقراطيا(٤٦) .

وفى عهد بنى أمية استحالت الخلافة الى ملك وراثى يقوم على السياسة والدهاء . وقد اتسعت المملكة فى عهدهم ، وأصبح لزاما على الخلفاء أن يستشيروا بعض ذوى الرأى ليكونوا لهم وزراء يقدمون لهم

---

(٤٤) البلاذرى : انساب الأشراف ١/٥٨٠ .

(٤٥) انظر : الدكتور صبحى الصالح : النظم الاسلامية نشأتها وتطورها ، دار العلم للملايين ببيروت ، الطبعة الأولى ١٩٦٥ ص ٢٩٥ .

(٤٦) انظر : الدكتوران حسن ابراهيم حسن وعلى ابراهيم حسن : النظم الاسلامية ص ١٤٥ ومابعدها .

العون والنصيحة ، ويتحملوا بعض أعباء المملكة • وقد عرف الوزير فى هذا العهد باسم « الكاتب » أو « المشير » ، وكمثل على ذلك « عبد الحميد الكاتب » ، الذى كان كالوزير لمروان بن محمد • ولا يستثنى من هـذا الا زياد بن أبيه الذى لقب بالوزير فى عهد معاوية بن أبى سفيان • ثم شـاع بعـد ذلك لفظ الوزير فى عهـدهم • يدل على هـذا ما يذكره المسعودى[٤٧] ، من أن بعض شيوخ بنى أمية سئلوا بعد زوال ملكهم عن السبب فى ذلك فقالوا : اننا شغلنا بلذاتنا عن تفقد ما كان تفقده يلزمنا ، فظلمنا رعيتنا ، فيئسوا من انصافنا ، ووثقنا بوزرائنا ، فآثروا مرافقهم على منافعنا ، وأمضوا أمورا دوننا ، أخفوا علمها عنا » •

ولما جاءت الدولة العباسية تحددت معالم الوزارة وتقررت قوانينها وعظم شأن الوزير وجمع فى شخصه بين جميع شئون الحكم من مدنية وعسكرية مثل تنصيب العمال والاشراف على جمع الضرائب وعلى ديوان الرسائل ، والقيام على موارد الدولة ومصروفاتها •

وظهرت فى خلافة بنى العباس وزارة التنفيذ ثم وزارة التفويض ، كما شهدت الدولة العباسية نظام تعدد الوزراء وبلغت الوزارة الذروة فى هذا العهد ، فصار اسم الوزير ، كما يقول ابن خلدون فى مقـدمته الفصل ٣٤ ، جامعا لخطتى السيف والقلم وسائر معانى الوزارة والمعاونة. حتى لقد دعى جعفر بن يحيى (البرمكى) بالسلطان أيام الرشيد اشارة الى عموم نظره وقيامه بالدولة •

وقد أصبحت الكتابة سبيلا للوزارة فى ذلك العهد ، واشـترط فى الوزير أن يكون كاتبا بليغا ، يساعده أعوان كثـيرون يأتى فى مقدمتهم الكتـاب •

---

(٤٧) مروج الذهب ، ط • دار التحرير ١٢٨/٢١ •

ويشير ابن طباطبا صاحب كتاب (الفخرى) الى أهمية منصب الوزير وتاريخ مركزه فيقول[٤٨] : « الوزير وسيط بين الملك ورعيته . فيجب أن يكون فى طبعه شطر يناسب طباع الملوك ، وشطر يناسب طباع العوام ، ليعامل كلا من الفريقين بما يوجب له القبول والمحبة ، والأمانة والصدق رأس ماله . قيل : اذا خان السفير بطل التدبير . وقيل : ليس لكذوب رأى ، والكفاءة والشهامة من مهماته ، والفطنة والتيقظ والدهاء والحزم من ضرورياته ، ولا يستغنى أن يكون مفضالا مطعاما ، ليستميل بذلك الأعناق ، وليكون مشكورا بكل لسان . والرفق والأناة والتثبت فى الأمور والحلم والوقار والتمكن ونفاذ القول مما لابد منه .

والوزارة لم تتمهد قواعدها وتتقرر قوانينها الا فى دولة بنى العباس ، فأما قبل ذلك فلم تكن مقننة القواعد ، ولا مقررة القوانين ، بل كان لكل واحد من الملوك أتباع وحاشية ، فاذا حدث أمر استشار ذوى الحجا والآراء الصائبة ، فكل منهم يجرى مجرى الوزير . فلما ملك بنو العباس تقررت قوانين الوزارة ، وسمى الوزير وزيرا ، وكان قبل ذلك يسمى كاتبا أو مشيرا » .

أما عن الوزارة فى مصر فقد ظهرت فى عصر الفاطميين وتولاها أرباب الأقلام من العلماء والفقهاء . فاذا ما أتى عصر المستنصر (٤٢٧ — ٤٨٧هـ) استحدث وزارة السيف ، وأسند المنصب الى أمير الجيوش بدر الجمالى الذى أصبح يتمتع بالسلطة المطلقة ، وقبض فى يده خراج الدولة الفاطمية .

---

(٤٨) ابن طباطبا : كتاب الفخرى فى الآداب السلطانية والدول الاسلامية ، مطبعة الموسوعات بمصر ١٣١٧هـ ص ١٣٥ — ١٣٦ .

الاشتقاق اللغوى لكلمة الوزارة ومعناها :

تعنى كلمة (وزير) المساعد ، والمعاون ، والمؤازر ، وحامل الأعباء . وأصل مادة الوزارة (وزر) . والوزر (بكسر الواو واسكان الزاى) الحمل والثقل . يقال وزر ، يزر فهو وازر ، اذا حمل ما يثقل ظهره من الأشياء . ومنه الحديث : قد وضعت الحرب أوزارها ، أى انقضى أمرها ، وخفت أثقالها فلم يتبق قتال .

والوزير كما جاء فى القاموس ولسان العرب حبأ الملك ، الذى يحمل ثقله ويعينه برأيه وتدبيره[٤٩] .

واسم الوزارة يدل على مطلق الاعانة ، والوزارة مكان الوزير ، وهو المتحدث للملك فى أمر مملكته[٥٠] .

والوزراء جمع وزير وهو الذى يلتجىء الأمير الى رأيه وتدبيره ، فهو ملجأ له ومفزع .

وقد روى فى اسم الوزارة ومعناها ثلاثة أوجه :

١ — أنها مشتقة من الوزر (بكسر الواو) وهو الثقل ، لأن الوزير يحمل عن الملك أو الخليفة أثقاله . ومنه قوله تعالى : « ولكنا حملنا أوزارا من زينة القوم »[٥١] أى أثقالا من أمتعتهم وحليهم .

---

(٤٩) الحبـأ : جليس الملك وخاصته . انظر : ابن منظور : لسان العرب . ط . صادر ، بيروت ٤٣٧/١٩ .

(٥٠) القلقشندى : صبح الأعشى فى صناعة الانشاء ، ط . دار الكتب المصرية ٤٤٨/٥ .

(٥١) طه : ٨٧ .

٢ — أو أنها مأخوذة من الوزر (بفتح الواو والزاى) وهو الملجأ ، ومنه قوله تعالى : « كلا لا وزر »[٥٢] • أى لا ملجأ ، فسمى بذلك لأن الملك أو الامام يلجأ اليه مستعينا برأيه ومشورته •

٣ — والثالث أنها مأخوذة من الأزر وهو الظهر ، لأن الملك يقوى بوزيره كقوة البدن بالظهر[٥٣] •

وقيل أيضا ، ان الوزير مشتق من الاعانة ، لأن الوزير يعين الملك على ما هو بصدده من أعباء السياسة • وقد ورد عن الرسول قوله : « اذا أراد الله بالأمير خيرا جعل له وزير صدق ، ان نسى ذكره وان ذكر أعانه ، واذا أراد الله غير ذلك جعل له وزير سوء ، ان نسى لم يذكره ، وان ذكر لم يعنه » •

وقد خضع لقب « وزير » بدءا بالخلافة العباسية ووفقا لتطور نظام الدولة الاسلامية لأسماء ومسميات كثيرة منها : الأخ فى الله ، والسلطان، وسيف الاسلام، وصفى أمير المؤمنين وخالصته• والصاحب• وتاج الرئاسة • وتاج الوزراء • والعادل • وشرف الأنام • والكامل • وكافى الدولة • وقوام الدولة • والمشير • ونجيب الدولة •• الخ[٥٤] •

---

(٥٢) القيامة : ١١ ٠

(٥٣) انظر : الماوردى : الأحكام السلطانية ص٢٠ وكذلك ابن خلدون: المقدمة ، الفصل ٣٤ فى مراتب الملك •

(٥٤) انظر : الدكتور / حسن الباشا : الألقاب الاسلامية فى التاريخ والوثائق والآثار ، طبعة ١٩٧٥م ص ٥٩ •

نوعا الوزارة

تنقسم الوزارات الى نوعين : وزارة التفويض ، ووزارة التنفيذ . وهذا ناتج أصلا من تفرقة الفقهاء المسلمين بين نوعين من الانابة : الأولى : انابة (التفويض) ، والثانية انابة (التنفيذ) ، فعمال التفويض ولاة ، وعمال التنفيذ نياب . ذلك أن التفويض ولاية لا تمنح الا بعقد ، أما التنفيذ فمجرد انتداب ، ولا يحتاج الي تقليد ، بل يكفى فيه الاذن .

ووزارة التفويض : معناها تفويض شئون الخلافة الى وزير يتولى تدبير أمور الدولة وتصريف شئونها دون الرجوع الى الخليفة . أى أن الخليفة يملك ولا يحكم Régner Sans Gouverner
ويسميها (الثعالبى) الوزارة المطلقة ، وهى عنده أكمل الولايات وأتمها ، لاشتمالها على النظر فى أمور المملكة ، وهى لا تحتمل الشركة لأنها وزارة تامة عامة ، فالشركة تنقصها . وفى هذه الحالة لا يتبقى للخليفة الا ولاية العهد ، وعزل من يوليهم الوزير .

أما وزارة التنفيذ ، فمعناها أن الوزير ينفذ أوامر الخليفة ، ولا يتصرف فى شئون الدولة من تلقاء نفسه ، بل يعرض عليه أمور الدولة ويتلقى أوامره فيها . وكما يقول (الثعالبى) انها وزارة مقيدة خاصة ، تحتمل الاشتراك ، « اذ لا تنقص ولا يتغير نظامها بذلك »[٥٥]. ان دور الوزير فى هذه الوزارة لا يتعدى دور الوساطة بين الخليفة والرعية .

ووزارة التفويض ، اذن ، أكثر عملا وعمومية ، بحيث يملك الوزير مزاولة جميع سلطات الخليفة ، الذى يملك ولا يحكم ، كما أن له أن يتصرف وفق علمه ورأيه واجتهاده ، دون أن يرجع فى ذلك الى الخليفة .

---

(٥٥) الثعالبى : تحفة الوزراء — وجه ورقة ٨ .

وقد كان هذا حال الوزير البرمكي يحيى بن خالد ، وولده جعفر بن يحيى، فى عهد الخليفة هارون الرشيد •

أما وزارة التنفيذ فحكمها أضعف ، وهى أكثر خصــوصية ، لأن الوزير فيها تقتصر مهمته على مجرد تنفيذ أوامر الخليفة الذى يشرف على جميع تصرفاته ، دون أن يكون من حقه أن يبرم أمرا من الأمور وفق رأيه واجتهاده •

وزارة التفويض :

تتميز وزارة التفويض بالأهمية العظمى ، والسلطة الاستقلالية ، وتحتل رتبة أعلى من مرتبة وزارة التنفيذ •

وتجمع وزارة التفويض بين كفايتى السيف والقلم أى السلطتين العسكرية والمدنية ، وقد جعل السيف تحت القلم ، كما روى عنه عليــه الصلاة والسلام • وهى أعظم نظرا وأنفذ أمرا • وهــذه الوزارة هى استيلاء على التدبير والعقد والحل والتقليد والعزل •

وقد سميت وزارة التفويض بوزارة السيف ، حيث يتولاها رجال الحرب ، أرباب الســيوف ممن لديهم خبرة كاملة بتــدبير الجيــوش وتنظيمها ــ وهذا يكون فى بعض الأوقات التى تستلزمها ظروف الدولة • ومن هنا كان من غير الممكن أن يتولاها غير المسلم ، لسيطرتها على شئون الأمة الاسلامية الادارية والحربية والدينية •

ولكن من ناحية أخرى تعتبر الصفة المميزة لهــذه الوزارة كونها وزارة قلم ، يتولاها الرجل العليم بأسرار الحكم ، الخبير بالسياسة ، المتقن لفنوا ، المثقف ثقافة واسعة •

ويعتبر الماوردى خير مترجم لمعنى الحديث النبوى الشريف الذى يقول : « خلق الله الدنيا السيف والقلم ، وجعل السيف تحت القلم»(٥٦)

---

(٥٦) انظر : الماوردى : قوانين الوزارة ، من تحقيقنا ، مكتبة نهضة الشرق بالقاهرة ١٩٨٦ ص ٥٢ •

فالقلم هنا أو العقل هو خير مشخص لأمراض المجتمع ، وواصف لأفضل الحلول الخاصة بعلاجها •

ومن هنا كانت وزارة التفويض ، التى هى فى الأصل وزارة قلم ، هى أفضل شكل من أشكال الحكومات التى يستعين رجالها بالمبادىء العقلية لعلاج مشاكل واقعهم السياسى، والحكم على الأحداث وتنظيمها، فعندما تنتاب الدولة الأسقام والأمراض ، تأتى وزارة التفويض ، ويحمل وزير التفويض فيها نفسه مهمة الطبيب من حيث التشخيص ووصف العلاج •

هذا الذى أشار اليه الرسول الكريم منذ ما يقرب من خمسة عشر قرنا بضرورة سيطرة العقل وهيمنته على القوة (السيف) متوجا اياه على مقعد القوة ، هو ما سوف ينشغل ببحثه بعد ذلك بقرون وقرون ، الفلاسفة السياسيون محاولين الاجابة فيه عن كيفية توافق القوة مع المعقولية فى المجتمعات • فاذا كانت السياسة فى أكثر معانيها انتشارا هى علم القوة وتنظيمها فى المجتمعات (٥٧) • فان الفلسفة هى تنظيم مستمر لعملية التعقل ، واكتشاف المبادىء المنظمة للتطبيق العلمى من خلال الدولة التى تعتبر أداة يمكن لها تحقيق هذا التوفيق بين القوة والعقل فى المجتمع • وقد يحدث أن تنجح الدولة فى اخضاع القوة للعقل، وقد تهدف الى أن يكون مثلها الأعلى هو تتويج العقل على مقعد القوة ، ولكن يحدث فى الغالب أن تفشل فى ذلك (٥٨) •

---

(٥٧) انظر : Duveger : Introduction à la Politique, Paris, N.R. 1964.

(٥٨) انظر : الدكتورة أميرة حلمى مطر : فى فلسفة السياسة ، ط . دار الثقافة بالقاهرة ، ١٩٧٥م ص ٥ .

وقد تولى اسماعيل بن بلبل وزير المعتمد (٢٥٦ — ٢٧٩ هـ ٨٧٠ — ٨٩٢ م) منصب وزير التفويض (رئيس الوزراء الآن) ، وجمع فى يده السيف والقلم أى السلطتين المدنية والعسكرية .

وقد رفض الوزير الشهير (نظـام الملك) (١٠١٨ — ١٠٩٢ م) الاعتراف بنظرية الوزارة بالتفويض المطلق ، والجمـع بين السلطتين العسكرية والمدنية ، وأن يملك وزير التفويض سلطات غير مقيدة [٥٩] .

ومعنى هذا أن الوزير نظام الملك يرفض الاعتراف بأى شكل من أشكال الحكم العسكرى الديكتاتورى .

اختصاصات وزير التفويض :

وتعرف وزارة التفويض بأنها هى : « أن يستوزر الامام من يفوض اليه تدبير الأمور برأيه وامضاءها على اجتهاده »[٦٠] فوزير التفويض هنا يقوم مقام الامام ، وهو ليس واسطة مثل وزير التنفيذ ، ذلك أن وزارة التفويض هى وزارة عامة تامة . وولاية وزير التفويض عامة فى كل الأمور وكافة الأعمال . وله أن ينظر فى المظالم ويستنيب فيها ، ويجوز أن يتولى الجهاد بنفسه ، وأن يقلد من يتولاه . ويجوز أن يباشر تنفيذ الامور التى دبرها ، وأن يستنيب فى تنفيذها ، لأن شروط الرأى والتدبير فيه معتبرة.كما أن له الحق فى التصرف فى أموال بيت المال بما فيه صالح المسلمين .فالقاعدة العامة هى«أن كل ماصح من الامام صح من الوزير».

ومعنى هذا أن لوزير التفويض أن يمارس صلاحيات الامام ماعدا ثلاثة أشـيـاء :

---

(٥٩) انظر : س . د . جواتيسـاين : دراسات فى التاريخ الاسلامى والنظم الاسلامية ص ١٠٦ .

(٦٠) الماوردى : الأحكام السلطانية ص ١٨ .

أحدهما : أن للامام ان يعهد الى من يرى ، وليس ذلك للوزير •

الثانى : أن للامــام أن يستعفى الأمة من الامــامة (أى أن يعلن الناس استقالته) ، وليس ذلك للوزير •

والثالث : ان للامام أن يعزل من قلده الوزير ، وليس للوزير أن يعزل من قلده الامام الا بأذن خاص منه •

ونظرا لأهمية وزارة التفويض ، والدور الكبير الذى تلعبه فى حياة الفرد والمجتمع ، والصلاحيات المخولة الى وزير التفويض ، فقد حدد الفقهاء ضوابط معينة تحول بين وزير التفويض وبين التســلط على أمور الدولة أو الاستبداد والغاء سلطة الامام أو تعطيلها كلية فقالوا : انه يجب على وزير التفويض الرجوع الى الامام ، واحاطته علما بما قام بــه ، حتى يكون الامام على علم بما أمضاه من تدبير وأنفذه من ولاية وتقليد كما أنه يجب على الامام أن يتصفح تصرفات الوزير وتدبيره الأمــور ، ليقر منها ما وافق الصواب ، ويلغى ما كان مخالفا للشريعة « لأن تدبير الامة اليه موكول ، وعلى اجتهاده محمول » [٦١] •

وولاية التفويض ، كولاية عامــة تامة ، لاتصح الا بعقــد وصيغة وتوليةصحيحة لها من الامام ، ولا يكفى لها مجرد الاذن • والامام حين يعقد عقد التفويض فانما يعقده بالنيابة عن الأمة لا عن نفسه • وبالتالى فان سلطة وزارة التفويض التى تمنح بمقتضى هذا العقد تكون ســلطة استقلالية ، وكل المقلدين للمناصــب بعقود التفويض ، ومنهــا وزارة التفويض ، يقفون من الامام على قدم المساواه • والذى يشترط فى صيغة التولية لوزارة التفويض شرطان :

الأول : أن تشتمل على عموم النظر •

الثانى : على النيابة •

---

(٦١) المصدر السابق ص ٢٠ .

فان اقتصر على عموم النظر دون النيابة ، أو العكس لم تنعقد بذلك الوزارة • ومثال صيغة التولية القانونية أن يقول الامام : (قد قلدتك مالى ، نيابة عنى) أو أن يقول : (قد فوضنا اليك الوزارة) • أما ان قال مثلا (انظر فيما الى) — فقط أو قال : (قد قلدتك وزارتى أو الوزارة) فان وزارة التفويض لا تنعقد بهذه الصيغة (٦٢) •

ان وزارة التفويض يجب أن تشتمل ألفاظها على عموم النظر والنيابة معا ، لأنها عقد بين الامام والوزير المفوض •

شروط وزير التفويض :

اشترط المفكرون المسلمون فى وزير التفويض عدة شروط هى نفسها شروط الامامة فيما عدا النسب القرشى الذى يعنى الشوكة والعصبية ، وقد أصبح هذا الشرط غير ذى بال منذ وقت طويل • وهذه الشروط هى :

الاسلام والعدالة ، والعلم ، والكفاءة ، والكفاية الجسمية والنفسية ، والأمانة ، والصدق ، والشهامة •

ثم هناك شرط زائد لوزارة التفويض على شروط الامامة ، وهو أن يكون المرشح من أهل الكفاية والمعرفة والدراية بتفاصيل الشئون الحربية والادارية •

وما هذا التشدد فى اشتراط هذه الشروط الا لعلم الفقهاء بأن صلاح السلطان وتقدم الدولة انما يكون بصلاح الوزير الذى يجمع فى يده زمام الحل والعقد والقبول والرد والنهى والأمر والاثبات•ومن هنا كان القول الحكيم (لا تسأل عن السلطان وسل عن وزيره) •

وشبيه بهذا ما يذهب اليه (مكيافللى) صاحب كتاب الأمير الذى يقول : « انتخاب وزراء الأمير أمر ذو صعوبة كبرى ، فاما يكون الوزراء

---

(٦٢) المصدر السابق ص ١٩ •

صالحين لعملهم واما غير ذلك • وأول حكم يصدره الناظر على عقل الأمير ينبه على صفات الرجال الذين حوله ، فان كانوا أكفاء وأمناء ثبت عقل الأمير وحكمته ، وأن كانوا عكس ذلك كان الضد ، لأن أول خطأ أرتكبه هو اختياره السيىء [٦٣] •

لذلك أشترط (الطرطوشى) فى كتابه (سراج الملوك) : أن يكون الوزير مكين الرحمة والخلق ، وأن يكون نقى الجيب لا يقبل دقيقة ، وأن يكون معتدلا • وموقع الوزير من الملك هو موقع الملك من العامة • وكما أن السلطان اذا صلح صلحت الرعية ، واذا فسد فسدوا ، كذلك الوزراء اذا فسدوا فسد الملك ، واذا صلحوا صلح الملك [٦٤] •

تعدد الوزارة :

والتعدد فى وزارة التفويض غير جائز ، حيث يقوم الوزير مقام الامام • واذا كان التعدد غير جائز فى هذه الوزارة ، فانه يجوز فى وزارة التنفيذ • كما أنه يجوز للامام أن يقلد وزيرين : وزير تفويض ، ووزير تنفيذ ، ليكون وزير التفويض مطلق التصرف ، ووزير التنفيذ مقصورة مهمته على تنفيذ ماوردت به أوامر الامام • فالتعدد جائز فى وزراء التنفيذ ، وغير جائز فى وزراء التفويض •

وزارة التنفيذ :

ووزارة التنفيذ هى وزارة أكثر خصوصية من وزارة التفويض لقصورها عما اشتملت عليه وزارة التفويض • فهى بهذا أقل أهمية اذ يكون الوزير فيها وسيطا فقط بين الامام ورعاياه • ولا يتمتع الوزير فى

---

(٦٣) مكيافللى : كتاب الأمير ، ترجمة محمد لطفى جمعة ، ط • دار المعارف بمصر ص ١٨١ •

(٦٤) انظر : الطرطوشى (أبو بكر محمد بن الوليد) : سراج الملوك ، طبعة عام ١٢٨٩ ص ٧١ — ٧٢ •

هذه الوزارة بالاستقلال الذاتي ويعوزه الرأى والاجتهاد ، لأن النظر فيها مقصور على رأى الامام وتدبيره • ويجوز له أن يشارك الامام فى الرأى ، وهذا ما يجعله خليقا باسم الوزارة ، وان لم يكن له ان يستقل بذلك ، فان لم تجعل له المشاركة فى الرأى ، كان منصبه أشبه بالوساطة أو السفارة[٦٥] • والسفارة تكون بين الامام ورعيته أو بينه وبين عماله ، كما تشمل السفارة أيضا اختيار الموظفين والمسئولين ، واستيفاء حقوق الدولة • ويشترط فى السفير الكفاءة ، وجودة الحدس ، والاختيار ، وقلة الاغترار •

تقتصر مهمة وزير التنفيذ على تنفيذ ما يأمر به الامام فقط نظرا لانعدام تمتعه بالاستقلال الذاتى • وهو يحتاج دائما الى مشورته ومراجعته فى أكثر الأمور والحوادث • فالرأى والاجتهاد يبقى للامام • ومهام وزير التنفيذ أن يبلغ ويباشر تنفيذ ما يرد اليه من أوامر ، ويمضى ما يصدر عن الامام من أحكام ، لأنه يعتبر بمثابة وسيط بين الرعايا والولاة ، كما سلف القول ، وهو غير مستقل بذلك • ومعنى هذا أنه ليس له حق الولاية المحضة ، أى حق التقليد ، أو تعيين أحدا استئنافا •

ومن اختصاصات وزير التنفيذ ، أيضا ، أو وزير (التقليد) كما يسميه « الثعالبى » ت ٤٢٩ هـ ، أن يتصفح أحوال العمال الذين يعملون فى دواوين الدولة واداراتها الخاصة • وعليه أن يصغى الى ظلامات الرعية ، فيمضى ما تيسر له •

ومن اختصاصاته ، أيضا ، أن يمد الامام برأيه ومشورته ، وأن يكون له عينا ناظرة ، وأذنا سامعة ، يخبره بما رأى وسمع عن صدق ويقين « لأنه سوهم بالملك ، وميز بالاختصاص وندب للمصالح ، فلزم أن يتخصص بمصالح الملك ، فيقوم مقامه فى مشاهدة ماغاب وسماع ما بعد ليقدمه على من سواه »[٦٦] •

---

(٦٥) انظر : الماوردى : الأحكام السلطانية : ٢١ .
(٦٦) الماوردى : قوانين الوزارة ص ٩٨ .

ومن اختصاصات وزير التنفيذ ، أيضا ، أن يوضح للامام حقائق الأمور فى الدولة ، ويساوى فيها بين الصغير والكبير •

وأن يفتدى راحة الامام بتعبه ، ويقى دعته بنصبه •

ويوضح « الثعالبى » وظائف وزير التنفيذ ، أو وزير التقييد كما يسميه ، بأنه ينظر فى جميـــع الدواوين ويستعرض أعمـــالهم ، ويقـــوم معوجهم ، ويصلح فاسدهم ، ولا يعزل الولاة ، ولا يصرف من كان على رءوس الدواوين والأعمال الجليلة الا بأمر الملك ، لأنه كالواسطة بين الملك والرعية • ولهذا قيل ان هذا الوزير لا يحتاج الى ولاية تقليد ، لأنه مأمور فى كل قضية (٦٧) •

ويكفى فى تعيين وزير التنفيذ مجـــرد اذن من الامام أو صـــاحب السلطان ، فان التعيين فيها لايحتاج الى عقـــد ، وصيغة خاصة ، لأنـــه مأمور فى كل أمر وقضية •

شروط وزير التنفيـــذ :

ازاء هذه المهام والاختصاصات لا يشترط فى المتولى لهذه الوزارة العلم بالأحكام الشرعية أو القدرة على الاجتهاد ، لأن وزير التنفيذ ليس له أن يحكم ويصدر الأحكام أو يقضى برأيه • وكذلك لا تشترط الحرية ، لأن وزير التنفيذ ليس له أن ينفرد بتولية أو تقليد • من هنا صارت شروط هذه الوزارة أقل من الشروط التى ينبغى توفرها فى وزارة التفويض • وفى هذا يقول « الثعالبى » : « لا يعتبر فى وزير التنفيذ (التقييـــد كما يسميه) ما يعتبـــر فى الأول (وزير التفويض) من العـــدالة والحرية والعلم ، بل يعتبر فيه الأمانة والصـــدق ، فانه سفير بين الملك وأهـــل

---

(٦٧) أبو منصور الثعالبى : تحفة الوزراء ظهر ورقة ٩ •

المملكة .. وينظر فى أمر الرعية ويسمع شكاواهم ويرفع رقاعهم»[٦٨] .

فالشروط التى تشترط لوزير التنفيذ هى اذن ما يلى :

١ — الأمانة ، حتى لا يخون فيما قد أؤتمن عليه ، ولا يغش فيما استنصح فيه .

٢ — صدق اللهجة ، حتى يوثق بخبره فيما يؤديه ويعمل على قوله فيما ينهيه .

٣ — قلة الطمع ، أو التعفف ، حتى لا يقبل رشوة فيحابى .

٤ — خلو قلبه من عداوة الناس ، لأن العداوة تصد عن التناصف وتمنع من التعاطف .

٥ — قوة الذاكرة وحضورها ، حتى يحسن أن يؤدى الى الخليفة وعنه .

٦ — الذكاء والفطنة ، حتى لا تلتبس عليه الأمور .

٧ — أن لا يكون من أهل الأهواء ، فيخرجه الهوى من الحق الى الباطل ، فان الهوى خادع الألباب وصارف عن الصواب ، ولذلك قال النبى عليه الصلاة والسلام : « حبك الشىء يعمى ويصم »[٦٩] .

٨ — أن يكون مطبوعا على العدل ، غير عسوف ، بل رقيقا فى معاملاته مع الآخرين .

٩ — الحنكة والتجربة ، التى تؤدى الى صحة الرأى وصواب التدبير .

وهذا الوصف يجب توافره فى حالة ما اذا كان هذا الوزير مشاركا فى الرأى ، فان لم يشارك لم يحتج الى هذا الوصف .

---

(٦٨) المصدر السابق ظهر ورقة ٩ .

(٦٩) انظر : ابو يعلى الفراء : الأحكام السلطانية ، صححه وعلق عليه محمد حامد الفقى ، القاهرة ١٩٦٦م ، ص ٣١ . والدكتور/محمد ضياء الدين الريس : النظريات السياسية الاسلامية ، مكتبة دارالتراث بالقاهرة ، الطبعة السابعة ١٩٧٩م . ص ٢٦٧ ، وانظر : الماوردى : الأحكام ص ٢٢ .

ويجوز أن يتولى وزارة التنفيذ رجل من أهل الذمة أو بمعنى آخر من أهل الكتاب مسيحيا كان أم يهوديا ، اذ أن الاسلام ليس شرطا لمن يتولى هذه الوزارة . وهذا بخلاف وزير التفويض الذى تتضمن ولايته أمور المسلمين وأمور الدفاع والمالية ، ولا يجوز فى مثل هذه المناصب أن يعهد بها الى رجل ذمى .

وان دل هذا على شىء فانما يدل دلالة قاطعة على تسامح الاسلام وسمو تعاليمه ونبل مبادئه . وبالمقابل اذا نظرنا الى بعض الدول الاوربية ، لوجدناها حتى الآن تحرم أن يشغل منصب الوزارة فيها ويصل اليه من هو مخالف لهم فى الدين ، بل من يخالفهم فى فرع من المذهب . فلا توافق الدول الأوربية التى تدين بالمذهب البروتستانتى على تعيين من يدين بالمذهب الكاثوليكى فى المناصب الهامة فيها ، فى حين أباح علماء الاسلام ومشرعوه منذ قرون عديدة ، أن يلى الوزارة والمناصب الهامة فى الدول الاسلامية رجل على غير الدين لا المذهب .

وضح لنا ، اذن ، أن هناك فروقا بين وزارتى التفويض والتنفيذ ، فبينهما فروق من جهة الشروط ، وفروق أخرى من ناحية الاختصاص . وأن الفروق بينهما فيما يتعلق بالشروط المطلوبة فى كل منهما ، يرجع الى الاختلاف فى الاختصاصات :

فأما الفروق بين وزارتى التفويض والتنفيذ من جهة الشروط :

١ — فالحرية معتبرة فى وزارة التفويض ، وغير معتبرة فى وزارة التنفيذ .

٢ — والاسلام معتبر فى وزارة التفويض ، وغير معتبر فى وزارة التنفيذ .

٣ — والعلم بالأحكام الشرعية (الاجتهاد) معتبر فى وزارة التفويض ، وغير معتبر فى وزارة التنفيذ .

٤ ــ المعرفة بأمرى الحرب والخراج معتبرة فى وزارة التفويض ، وغير معتبرة فى وزارة التنفيذ .

وأما من ناحية الاختصاص (حقوق النظر) :

١ ــ فانه يجوز لوزير التفويض مباشرة الحكم والنظر فى المظالم ، وليس ذلك لوزير التنفيذ .

٢ ــ ويجوز لوزير التفويض أن يستبد بتقليد الولاة ، وليس ذلك لوزير التنفيذ .

٣ ــ يجوز لوزير التفويض أن ينفرد بتسيير الجيوش ، وتدبير الحروب ، وليس ذلك لوزير التنفيذ .

٤ ــ أنه يجوز لوزير التفويض أن يتصرف فى أموال بيت المال للمسلمين ، وليس ذلك لوزير التنفيذ .

كما تختلف الوزارتان فى أصل التقليد والعزل من ستة أوجه :

١ ــ يقلد الامام وزير التفويض فى حقوقه وحقوق رعيته ، حيث يقوم الوزير بتنفيذ الأمور حسب رأيه وعلمه واجتهاده . أما وزير التنفيذ فينفذها حسب أوامر الامام دون أن يغير أو يبدل فيها .

٢ ــ تحتاج وزارة التفويض لمباشرة أعمالها الى عقد صحيح يصدر لها من الامام . أما وزارة التنفيذ فلا تحتاج الى مثل هذا العقد ، بل يكفى فيها اشارة البدء للقيام بتنفيذ ما يصدر عن الامام .

٣ ــ ان وزير التفويض يحاسب على ما أصدره من قرارات ، أما وزير التنفيذ فانه لا حساب عليه لأن مهمته قاصرة على تنفيذ ما أمر به الامام .

٤ ــ لا ينعزل وزير التفويض الا بالقول الصريح من الامام ، حيث تولى الأمور بعقد ، أما وزير التنفيذ فينعزل بانصراف الامام عنه وتركه بلا عمل .

٥ — لا ينعزل وزير التفويض بمجرد كفه عن العمل وتركه الوزارة ، الا بعد صدور قرار صريح من الامام باعفائه من عمله ، أما وزير التنفيذ فينعزل بمجرد ترك العمل وتقديم الاستقالة •

٦ — تفتقر وزارة التفويض ، كولاية عامة ، الى كفاية السيف والقلم ، فى حين لاتحتاج اليهما وزارة التنفيذ ، لقصورها عنهما •

وقد كان أكثر وزراء الفرس وزراء تنفيذ ، وأكثر وزراء الاسلام وزراء تفويض (٧٠) •

فى الحقوق المشتركة بين الوزارتين :

وبالرغم من كل ذلك ، هناك أوجه للالتقاء بين الوزارتين هى :

١ — أن يكون الوزير بأعباء الوزارة ناهضا ، ومقدما للصالح العام على صالح نفسه •

٢ — أن يكون الوزير قادرا على الكد والتعب ، وأن يصبر فى السخط والرضا ، وأن يتوصل الى راحته بالكد والنصب •

٣ — أن يخلص الوزير نيته فى طاعة الخليفة ، ويكون سره كعلانيته •

٤ — أن يستوفى للامام ولا يستوفى عليه ، ويتأول له ولا يتأول عليه •

٥ — أن يراقب الوزير الله فى السر والعلن •

٦ — أن يقدم حق الله على حق الامام ، فلا طاعة لمخلوق فى معصية الخالق وقد روى عن النبى ، عليه الصلاة والسلام ، أنه قال : « من أحب دنياه أضر بآخرته ، ومن أحب آخرته أضر بدنياه فآثرو ما يبقى على ما يفنى » •

---

(٧٠) انظر : الماوردى : قوانين الوزارة ص ١٠٠ — ١٠١ •

٧ — أن يكون الوزير خبيرا بأحوال الرعية ، وأن يشرف على الأعمال ويتابعها بنفسه ، وعليه أن لايكل الى غيره ما يختص بمباشرته للدعة وايثارا للراحة •

الوزارة فى القديم والحديث :

بعد هذا الاستعراض لأحكام الوزارة وأنواعها ، نود أن نرى مدى التشابه والتطابق مع نظم الوزارة المعمول بها فى الوقت الحاضر •

فنحن نجد أن منصب وزير التفويض يكاد ينطبق على منصب « الوزير الأول » أو « رئيس الوزراء » كما تعرفه الأمم الحديثة الآن •

وأوضح الأدلة على ذلك أنه لا يجوز أن يتعدد • وهذا الوزير مطلق التصرف ، عام الولاية والنظر ، وهو يقوم مقام رئيس الدولة ، الا أنه مقيد ، الآن فى القيام بأعباء وظيفته ، وفى أمور كثيرة برأى مجلس الوزراء •

ويقول (هارولد لاسكى) فى هذا الصدد :

« من البين أن نوعا من الصدارة يختص به رئيس الوزراء (أو الوزير الأول أو وزير التفويض كما يسميه الفقهاء المسلمون) ، فهو زعيم الحزب وزعيم المجلس التشريعى على السواء ، وهو أكثر من أى فرد سواه يختص بالمسئولية • ان عليه أن يقود فريقا ، وأن يقنع زملاء متنافرين بالانسجام • وأن أنجح الوزارات ما فتئت هى تلك التى مكن فيها لرئيس الوزراء أن يفرض ارادته على زملائه بسلطان لا يستطيع عضو سواه أن يدعيه لنفسه •• ونود أن نؤكد هنا أنه ليس معنى هذا أن رئيس الوزراء يحق له أن يتخطى زملاءه ••• فان ذلك يفضى الى تركيز السلطة مما يعنى دواما أن القرارات تصدر عن جهالة » (٧١) •

---

(٧١) هارولد لاسكى : اصول السياسة ، ترجمة محمود فتحى عمر وابراهيم لطفى عمر ، مراجعة الدكتور بطرس غالى ، دار المعارف بالقاهرة ٨٨/٣ •

ويقول لاسكى أيضا : « الوزير الأول يشغل مركزا ملحوظ السلطة بين أقرانه ... وعليه أن يوالى الاطلاع على الخطوط العريضة للأحداث التى تجرى فى شتى ادارات الدولة » (٧٢) .

ونسجل هنا أن منصب رئيس الوزراء ، أو نظام الوزراء هذا ، لم يعرف فى الأمم الغربية ، ولم يهتد الى فكرته رجال الفكر الدستورى فى الغرب ، الا فى القرن السابع عشر ، ثم لم تحدد مهمته تماما الا بعد ذلك .

ففى بداية القرن السابع عشر بدأت تظهر فى المؤلفات الانجليزية نعوت مختلفة تدل على وجود مركز ممتاز لأحد خدام الملك أو مستشاريه . فجاء مثلا فى رواية ادوارد الثانى لمارلو (Marlowe) على لسان الملك « اننى أجعلك اللورد ، كبير الأمناء ، المستشار الرئيسى للدولة » Chief Secretary of State ونقرأ فى احدى عبارات شكسبير على لسان هنرى الثامن لوزيره (وولزى) Wolsey « ألم أجعلك رجل الدولة الأول » . وفى مؤلفات أخرى استعملت نعوت أخرى كوزير الدولة الأول First Minister of State Prime Minister of State والوزير الأول Prime Minister (٧٣) .

وفى بداية القرن الثامن عشر ابتدأ استعمال لقب الوزير الأول يستقر فى المؤلفات المختلفة . ونعت به فعلا كلا من (روشستر) Rochester و (سندرلاند) Sunderland من وزراء جيمس الثانى ، كما أطلق هذا اللقب أيضا على بعض مستشارى أسرة ستيوارت .

على أن الوزارة فى ذلك العهد كانت تعتمد على ثقة الملك ، فهو وحده صاحب الحق فى تعيين وعزل رجاله ومستشاريه . وعلى ذلك كان مركز رئيس الوزراء (أو الوزير الأول) غير واضح ، كما أن حقوقه لم تكن

---

(٧٢) المصدر السابق : ٣/ ٩٠ .

(٧٣) انظر : الدكتور السيد صبرى : الوزير الأول فى انجلترا ، مكتبة وهبة بمصر ١٩٤٧ ص ٢ ومابعدها .

معروفة ولا معينة • وكان أهم عمل له فى ذلك العهد السعى للحصول على موافقة البرلمان على ما يريد الملك ، المحرك الأول للحكومة(٧٤) •

ومن البدهى والأوضاع على هذا النحو ألا يكون هناك مجال لمنصب الوزير الأول ، مادام الملك هو الرئيس الفعلى للوزارة أو رئيس السلطة التنفيذية الأعلى •

ثم تطور منصب الوزير الأول للدولة (أو منصب رئيس الوزراء) شيئا فشيئا فى عهد الملكة (آن) (من ١٧٠٢ — ١٧١٤ م) • فعندما عينت الملكة (روبرت هارلى) Robert Harley وزيرا للخزانة لم يلبث أن أصبح مبعث النشاط الحكومى ، اذ كان يشرف على جميع الأعمال الحكومية حتى أكثرها بعدا عن اختصاصه ، كما كان يعالج المسائل الخارجية جميعا (٧٥) •

ولم يكن من حق الوزير الأول فى ذلك العهد أن يختار زملاءه ولا أن يعزلهم ، وكان وصوله الى منصبه هذا بحكم كونه موضع ثقة الملكة الشخصية • ومن هنا فقد هذا المنصب صفته الفعلية ، ولم يعد له ، فى حقيقة الأمر ، وجود من الناحية القانونية •

ثم استقر منصب رئيس الوزراء عندما تولى (والبول) Sir Robert Walpol منصب الوزير الأول من عام ١٧٢١ — ١٧٤٢م ، وكان بهذا أول رئيس وزراء بالمعنى الحديث فى تاريخ انجلترا ، لنجاحه فى الحصول على ثقة كل من جورج الأول والثانى لمدة عشرين عاما ، مارس فى خلالها جميع السلطات التى لم يستحوذ عليها وزير أول من قبله • فكان من حقه أن يشرف على جميع أعمال الدولة ، ويعين الوزراء من زملائه ويعزل كل معارض لسياسته ، ويراقب اتجاهات الرأى العام ويعمل على تحقيقها بصرف النظر عن مقدار اتفاقها ووجهة نظره • وقد كان لهذا أثره

---

(٧٤) انظر : المصدر السابق ص ٥٤٤ .

(٧٥) انظر : المصدر السابق ص ١٣ — ١٤ .

فى اعتراف زملائه به ، الذين قبلوا اتباع وسائل ثابتة محددة لادارة أمور الدولة ، وأصبح هناك نظام متفق عليه تخضع له مصالح الحكومة[٧٦] .

أما عن وزير التنفيذ فان مركزه يشـابه مركز الوزير فى النظـام الأمريكى الرياسى ، حيث يعد بمثابة سكرتير لرئيس الدولة مهمته تنفيذ ارادة الرئيس وسياسته ، وهذا بخلاف وزير التفـويض الذى يشـابه مركزه مركز زميله فى النظام البرلمـانى حيث يشترك الوزير مع رئيس الدولة فى الحكم ، وحيث نجد أن الوزارة هى التى ترسم فى الواقع سياسة الحـكم .

واذا كان من غير الجائز أن يتعدد وزراء التفويض ، اذ يسرى على وزير التفويض ما يسرى على رئيس الدولة ، فانه يجوز ، من ناحيـة أخرى ، أن يتعدد وزراء التنفيذ ، من حيث أنهم ينفذون قرارات مجلس الوزراء ويمضون الأحكام . ان كل واحد من وزراء التنفيذ يختص بالنظر فى ناحية خاصة محددة . فهذا للتعليم ، وهذا للمالية ، وهذا للزراعة ، وهذا للدفاع ، وهكذا . وفى هذه الحالة فأنهم يسمون « ولاه » عـلى أعمـال مختلفة .

حقيق علينا ، اذن ، أن نسجل لفقهاء الاسلام ، المدى الذى وصـل اليه تفكيرهم فى المسائل الدستورية والنظم الادارية ، فقد توصلوا بفكرهم العميق ونظرهم الصائب الى تصور منصب وزير التفويض الكبير الأثر ، وحددوه بأوصـافه وشروطه ، كما حـددوا أيضـا أوضاع وسـلطات واختصاصات الوزراء الآخرين (وزراء التنفيذ) ، وذلك قبل الأنظمة والدساتير الحديثة بقرون عديدة .

---

(٧٦) انظر : الدكتور السـيد صبرى : الوزير الأول فى انجلتـرا ص ١٦ — ٢٠ .

مسئولية الوزارة :

المسئولية فى الاسلام مسئولية عامة شاملة ، تشمل جميع المخلوقات العاقلة ، دون تفرقة بين أمير ووزير وبين أى فرد من أفراد الرعية . واذا عمدنا الى الجانب الاشتقاقى وجدنا أن عبارة (كونه مسئولا être responsable) تعنى : « كون الفرد مكلفا بأن يقوم ببعض الأشياء ، وبأن يقدم عنها حسابا الى زيد من الناس » [٧٧] .

وتتطلب المسئولية فى الاسلام التزام الانسان القيام بعمل ما أو الامتناع عنه كما تتطلب فكرة الجزاء اما بالثواب أو بالعقاب .

ويوجد فى الاسلام ثلاثة أنواع من المسئولية : المسئولية الدينية ، والمسئولية الاجتماعية ، والمسئولية الأخلاقية . ويشير الى هذه المسئوليات الثلاث قوله تعالى [٧٨] « يا أيها الذين آمنوا لا تخونوا الله والرسول ، وتخونوا أماناتكم ، وأنتم تعلمون »[٧٩] .

وتتمايز المسئوليات الثلاث بعضها عن البعض الآخر من حيث الصفات والشروط الخاصة .

فالمسئولية الدينية لا تظهر واضحة الا يوم الدين ، وجزاؤها يلمس النفس والجسم معا بعقوبة رهيبة ، أو بجزاء حسن فى حياة النعيم الخالدة .

أما المسئولية الاجتماعية فلا تقوم الا خلال آجال تتفاوت طولا

---

(٧٧) د. محمد عبد الله دراز : دستور الأخلاق فى القرآن ، تعريب وتحقيق وتعليق دكتور عبد الصبور شاهين مؤسسة الرسالة ببيروت ، ودار البحوث العلمية بالكويت الطبعة الرابعة بالكويت ١٤٠٢هـ — ١٩٨٢م ص ١٣٦ .

(٧٨) انظر المصدر السابق ص ١٤١ — ١٦٣ .

(٧٩) الأنفال ٢٧ .

وقصرا ، والجزاء المترتب عليها يلمس مباشرة أجسامنا ، وأموالنا ، وحقوقنا المدنية .

وتتميز المسئولية الأخلاقية بأنها فورية وثابته وجزاؤها نفسى .

فمن أوقع أذى بالآخرين نال جزاءه من عذاب الجحيم وسخط المجتمع وتأنيب الضمير .

والمسئولية الأخلاقية ، هى فى حقيقتها ، مسئولية دينية . وفى هذا نجد أن القرآن الكريم لا يكتفى حين يستحث المؤمنين الى الطاعة ، بأن يذكرهم بالأمر الالهى ، بل يذكرهم فى الوقت نفسه ، بالعهد الذى قطعوه على أنفسهم بأن يطيعوا هذا الأمر : (وقد أخذ ميثاقكم) (٨٠) ، (اذ قلتم سمعنا وأطعنا) (٨١) .

وتشترك المسئولية الأخلاقية مع المسئولية الدينية فى شمول كل منهما للأعمال الظاهرة والأعمال الباطنة (الخفية) ، واستخدام الملكات والقدرات وكل مال طبيعى موروث أو مكتسب . يدل على هذا كله قوله تعالى : « وان تبدو مافى أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم به الله (٨٢) . « ان السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسئولا » (٨٣) « ووضع الكتاب فترى المجرمين مشفقين مما فيه ، ويقولون : ياويلتنا ما لهذا الكتاب لا يغادر صغيرة ولا كبيرة الا أحصاها ، ووجدوا ما عملوا حاضرا ، ولا يظلم ربك أحدا » (٨٤) .

كما وردت أحاديث نبوية توضح المعنى السابق ، وأن كل فرد فى مجاله مسئول عن حسن سير الأمور ، العامة والخاصة ، التى وكلت اليه ،

---

(٨٠) الحديد ٨ .
(٨١) المائدة ٧ .
(٨٢) البقرة ٢٨٤ .
(٨٣) الاسراء ٣٦ .
(٨٤) الكهف ٤٩ .

منها على سبيل المثال : « كلكم راع ، وكلكم مسئول عن رعيته ، الامام راع ومسئول عن رعيته ، والرجل راع فى أهله ومسئول عن رعيتــه ، والمرأة فى بيت زوجها راعية ومسئولة عن رعيتها ، والخادم راع فى مــال سيده ومسئول عن رعيته »[٨٥]. وقوله عليه الصلاة والسلام : « لاتزول قدما عبد يوم القيامة حتى يسأل عن عمره فيم أفناه ؟ ، وعن علمه فيما عمل ؟ وعن ماله من أين اكتسبه ، وفيــم أنفقه ؟ ، وعن جسمه فيــم أبــلاه ؟ »[٨٦].

أما عن شروط المســئولية ، فاننا نلحظ تشابها بين شروط كــلا من المسئولية الأخلاقية والدينية واختلافا عن المسئولية الاجتماعية ويظهــر هذا واضحا فيما يلى :

شروط المسئولية الأخلاقية والدينية :

١ ــ الطابع الشخصى المحض :

توضح النصوص القرآنية التالية ، أن المسئولية الفردية الأخلاقية والدينية هى مسئولية شخصية محضة ، وأن الثواب والعقاب ، لا يمكن أن يتأتى فيهما أى تحويل ، أو امتداد ، أو اشتراك ، أو التباس ، حتى بين الآباء والأبناء . « تلك أمة قد خلت ، لها ماكسبت ، ولكم ما كسبتم ، ولا تســألون عما كانوا يعمــلون »[٨٧] . « لها ما كســبت وعليهــا مااكتسبت »[٨٨] « لا يجزى والد عن ولده ، ولا مولود هــو جاز عن والده شيئا »[٨٩] ، « اليوم تجــزى كل نفس بما كســبت ، لا ظــلم اليوم »[٩٠] ، « وان ليس للانسان الا ما سعى »[٩١] .

---

(٨٥) البخارى : كتاب الوصية ــ باب ٩ .
(٨٦) الترمذى : كتاب صفات القيامة ــ باب ١ .
(٨٧) البقرة ١٣٤ و ١٤١ .
(٨٨) البقرة ٢٨٦ .
(٨٩) لقمان ٣٣ .
(٩٠) غافر ١٧ .
(٩١) النجم ٣٩ .

٢ ـ العلم مسبقا بالأحكام موضوع المسئولية :

يخبرنا القرآن الكريم أن أحدا لن يحاسب على أفعاله دون أن يكون قد أعلم مسبقا بأحكامها وهو قول أهل السنة والجماعة ومنهم الأشعرية ، الذين أوضحوا أنه لا حكم لأفعال العقلاء المسئولين قبل ورود الشرع ، وأن ثبوت الحكم يكون بالشرع لا بالعقل ، والعقل غير موجب ولا محرم • ويستفاد ذلك من قوله تعالى : « وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا »(٩٢) « لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل »(٩٣) •

لقد أوجب سبحانه وتعالى على نفسه أن يعلم الناس قبل أن يحملهم مسئوليتهم ، لأنه من الظلم تعذيب الناس الذين يغفلون عن واجباتهم ، لأنهم لم يعرفوها : « وما كان ربك مهلك القرى حتى يبعث فى أمها رسولا يتلو عليهم آياتنا » (٩٤) •

هذا فى الوقت الذى ذهبت فيه بعض الفرق الاسلامية ، كالمعتزلة الى القول بأن المسئولية امام الله تعالى شاملة ، وأنها قائمة على أساس التكليف الفطرى ، وأن العقل ، وليس الشرع ، هو الحاكم الشرعى على أفعال العباد ، فالشرع غير موجب ولا محرم عند المعتزلة ، وبالتالى لم يشترطوا الاعلان الالهى المسبق • ونحن نرى ان هذا الاتجاه يتعارض مع موقف سلف الأمة ، ويتنافى مع روح الآيات القرآنية السابق الاستشهاد بها ، « لأنه ليس يكفى أن يصوغ الشارع شرائع ، ويكلف رسله بابلاغها ، بل يجب أن يصل هذا التعليم الى الناس ، وان يكون هؤلاء الناس على علم به » •

---

(٩٢) الاسراء ١٥ •
(٩٣) النساء ١٦٥ •
(٩٤) القصص ٥٩

فشرط قيام المسئولية ، هو العلم المسبق بالشرائع ، وعدم تعمد النسيان ، « ربنا لا تؤاخذنا ان نسينا » [٩٥] .

٣ ـ ارتكاب العمل الارادى بالشروط الواردة فى أحكام الشريعة :

يوجب القرآن أن يتوافق العمل الذى يأتيه الانسان مع أحكام الشرع ،ويتحول هذا العمل الى حدث أى خطأ لا ارادى اذا انعدم وجود هذا الشرط : « وليس عليكم جناح فيما أخطأتم به ، ولكن ما تعمدت قلوبكم »[٩٦] ، « ربنا لا تؤاخذنا ان نسينا أو اخطأنا »[٩٧] .

ان العمل المنوط بالمسئولية هو العمل الارادى ، أى العمل الذى يكون القصد اليه كاملا ، ويأتيه الانسان طبقا للصفات الطبيعية والأخلاقية لموضوعه على نحو ما أدركها المشرع .

أما بالنسبة المسئولية الاجتماعية[٩٨] :

ونقرر هنا أن « حريتنا » شرط رابع فى المسئولية . ومسئوليتنا عن كل عمل ارادى ، هى أمر قطعى ، ومن هنا « فان الارادة والحرية ليستا سوى شىء واحد » ، كما قال بذلك (ديكارت) فى (الاجابات على الاعتراضات الثالثة) .فارادتنا هى التى تحكم أو تمتنع، هى التى تثبت أو تنكر . ومعنى هذا أن تدخل القوى الخارجية عن الانسان ، لاتنفى عنه المسئولية الا فى حالة وجود قوة قاهرة لاقبل له بها .

أما بالنسبة للمسئولية الاجماعية [٩٨] :

تتطلب المسئولية أمام الله ، وأمام الناس ، كما سبق القول ، أن

---

(٩٥) البقرة ٢٨٦ .
(٩٦) الأحزاب ٥ .
(٩٧) البقرة ٢٨٦ .
(٩٨) انظر : الدكتور محمد عبد الله دراز : دستور الأخلاق فى القرآن ص ٢٢٢ ـ ٢٤٢ .

يكون العمل شخصيا ، اراديا ، تم أداؤه بحرية (أى بغير اكراه) ، وأن نكون على وعى كامل ، وعلى معرفة بالشرع أو القانون •

وتتميز المسئولية الاجتماعية بكونها اصلاحية مدنيـــة أو جزائية عقابية • وتستلزم المسئولية الجزائية ، التى تشبه المسئولية الأخلاقية والدينية ، توافر عنصر القصـــد والنية ، يضـــاف الى ذلك حاجتها الى التعبير المادى المتمثل فى تصرف المتهم •

واذا ارتكب الولاة ، وفى مقدمتهم الوزراء ، ما يوجب حدا كقذف محصنة أو شرب الخمر وجب اقامة الحـــد عليهم حتى ولو كان الامام نفسه ، كما يقتص منهم اذا اعتدوا على بعض الأفراد بالقتل أو قطع أطراف منهم أو ضربهم (٩٩) •

كما يعاقب الولاة والحـــكام والوزراء على بعض الأفعـــال التى ارتكبوها ، مثل خيانة الأمانة بصفة عامة أو الارتشاء أو الحكم بغـــير ما أنزل الله أو الاعتداء على الرعيـــة ، يعاقبون عليهـــا تعزيرا وتنكيلا وتأديبا بالعقوبة التى يقدرها ولى الأمر نظرا لعدم تقرير حد أو كفارة بشأنها (١٠٠) •

وقد ورد أول تقرير رسمى للمسئولية ، بصـــفة عامة ، فى الدولة الاسلامية بكتاب النبى (عليه الصلاة والســـلام) ، بين المهـــاجرين والأنصار واليهود بعد الهجرة الى المدينة والذى يعد اللبنة الأولى فى دستور الدولة ، ونص على الآتى :

---

(٩٩) انظر : محمد أبو زهرة (الشيخ) : قضـــاء المظالم فى الاسلام بحث قدمه الى الحلقة الدراسية الأولى للقانون والعلوم السياسية بالمجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعيـــة المعقودة فى الفترة من ١٣ — ٢٧ أكتوبر بالقاهرة ١٩٦٠ ص ٣٥٨ •

(١٠٠) انظر : عبد الوهاب خلاف (الشيخ) : السياسة الشرعية أو نظام الحكومة الاسلامية فى الشئون الدستورية والخارجية والمالية ، دار الأنصار بالقاهرة ١٩٧٧ ص ٩٣ •

« لا يحول هذا الكتاب دون ظالم أو آثم ، وأنه من خرج آمن ، ومن قعد آمن بالمدينة ، الا من ظلم وأثم ، وأن الله جار لمن تدبر واتقى ، ومحمد رسول الله صلى الله عليه وسلم (١٠١) .

وقد حرص الخلفاء الراشدون على تطبيق مبدأ المسئولية مبتدئين بأنفسهم . فيقول أبو بكر الصديق أول الخلفاء ، عندما ولى الخلافة : فان أحسنت فأعينونى ، وان صدفت فقومونى . ويقول الخليفة عمر بن الخطاب بعد أن تولى الخلافة : من رأى منكم فى اعوجاجا فليقومه ، فقال أعرابى : « والله لو رأينا فيك اعوجاجا لقومناه بسيوفنا(١٠٢) .

ــ الأسس التى تقوم عليها المسئولية فى الاسلام (١٠٣) :

تعددت أقوال العلماء والفقهاء حول الأسس التى تقوم عليها مسئولية الحكام والولاة ومنهم الوزراء .

١ ــ ذهب البعض الى أن هذه المسئولية من نتائج احدى مبادىء نظام الحكم فى الاسلام ، وهى الشورى ، خاصة فى أمور السياسة والحرب فقد أوجب الاسلام الشورى على المسلمين فى قوله تعالى :

« وأمرهم شورى بينهم » (١٠٤) .

---

(١٠١) الدكتور محمدحميدالله : مجموعةالوثائق السياسية للعهدالنبوى والخلافة الراشدة ، دار الارشاد ، بيروت ، الطبعة الثالثة ص ٤٧ .

(١٠٢) انظر : عبد الله خلاف : السياسة الشرعية ص ٢٨ .

(١٠٣) انظر فى هذا : الدكتور مصطفى ابو زيد : فن الحكم فى الاسلام، القاهرة ١٩٨١ ص ١٧٠،١٧١ وعبد الوهاب خلاف : السياسة الشرعية وعلى على منصور : نظام الحكم والادارة فى الشريعة الاسلامية ص ٢٦٤ ، ٢٦٥ وابو الأعلى المودودى : الخلافة والملك . ورأفت شفيق شنور : دستور الحكم والسلطة فى القرآن والشرائع ص ٦٣ .

(١٠٤) الشورى ٣٨ .

« وشاورهم فى الأمر » (١٠٥) .

فكل شىء فى الدولة الاسلامية بدءا بتأسيس الهيئة التنفيذية ، وانتهاء بالأمور التشريعية والمسائل التنفيذية ، لابد وأن يتم عن طريق الشورى ، التى تعتبر أهم مبدأ من المبادىء التى تقوم عليها هذه الدولة .

ونظرا لأهمية الشورى ، كمبدأ سياسى اسلامى ، فانها تتصدر المبادىء السياسية للاسلام . واذا ترك الحاكم الشورى « كان للأمة أن تطالبه بها ، وأن تبدى رأيها — ولو لم يطلب منها — فيما قد يكون لها فيه رأى » (١٠٦) . ان الشورى فوق أنها مبدأ جوهرى فى نظام الحكم الاسلامى ، وقاعدة أولى له ، فهى فضيلة انسانية تعمل على احترام عقلية الانسان ، وتأكيد استقلاله ، وتحقيق كرامته الفكرية ، والقضاء على الاستبداد بالرأى ، الذى يعد أكبر أعداء الانسانية الفاضلة ومفسدها الأوحد .

٢ — وذهب آخرون الى أن المسئولية نتيجة لكون الحكم أمانة وواجب من أعظم واجبات الدين ، ولا قيام للدين الا بولاية أمر الناس من قبل حاكم أو امام يستمد سلطانه من الأمة الممثلة فى أولى الحل والعقد ، ويعتمد فى بقاء هذا السلطان على ثقتهم به ، ونظره فى مصالحهم وهو مسئول أمام الأمة وأمام الله . ومن هنا عد هذا الحكم من أكمل أنواع الحكومات حيث تستمد السلطة فيه ، كما أشرنا ، من الأمة ، ويرجع الى قوانين سياسية دينية وضعها الله نافعة فى الحياة الدنيا والآخرة .

واذا كان الحاكم مسئولا أمام الأمة ، صاحبة السيادة بالنسبة اليه ، فانه مسئول أيضا أمام الله ، وهو ما تقرره الآيات البينات ومنها قوله تعالى :

---

(١٠٥) آل عمران ١٥٩ .

(١٠٦) انظر : عبد القادر عودة : الاسلام وأوضاعنا السياسية ، القاهرة ، الطبعة الثانية ١٩٦٧ ص ١٢٠ — ١٢١ .

« يا أيها الذين آمنوا لا تخونوا الله والرسول وتخونوا أماناتكم وأنتم تعلمون » (١٠٧) .

« ان الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات الى أهلها ، واذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل » (١٠٨) .

ومن الأحاديث النبوية التى تؤكد هذه المسئولية قوله عليه الصلاة والسلام : « ما من عبد يسترعيه الله عز وجل رعية يموت يوم يموت وهو غاش رعيته الا حرم الله عليه الجنة » ، « ما من أمير يلى أمور المسلمين ثم لا يجهد لهم وينصح الا لم يدخل معهم الجنة » .

٣ — ان المسئولية حق ناتج من الامامة ، والتى هى فى الأصل ، عقد اجتماعى بين الحاكم والمحكومين « يعطى الخلفاء من أنفسهم أن يسوسوا المسلمين بالحق والعدل وأن يرعوا مصالحهم ، وأن يسيروا فيهم سيرة النبى ما وسعهم ذلك ، ويعطى المسلمون من أنفسهم العهد أن يسمعوا ويطيعوا ، وان ينصحوا ويعينوا » (١٠٩) .

ان الحاكم أو الامام ، وكيل عن الرعية ، خاضع لرقابتها وحق مساءلتها له ، ولها عليه سلطان التولية والعزل والتوجيه .

وقد أوجب الله تعالى ورسوله الكريم ضرورة الوفاء بالعقود وعدم الاخلال بشروطها . يقول تعالى: «يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود» (١١٠) « وأوفوا بالعهد ان العهد كان مسئولا » (١١١) ويقول عليه الصلاة والسلام : « أربع من كن فيه كان منافقا خالصا ، ومن كانت فيه خصلة

---

(١٠٧) الأنفال ٢٧ .

(١٠٨) النساء ١٥٨ .

(١٠٩) الدكتور طه حسين : الفتنة الكبرى ، ط . القاهرة ص ٦ .

(١١٠) المائدة ١ .

(١١١) الاسراء ٣٤ .

منهن كانت فيه خصلة من النفاق حتى يدعها : اذا ائتمن خان ، واذا حدث كذب ، واذا عاهد غدر ، واذا خاصم فجر » (١١٢) .

ومن هنا كان من حق المسلمين مساءلة الامام وأعوانه ومنهم الوزراء عن عدم الوفاء بالعهد ، لأنهم أفراد كأى أفراد آخرين من أفراد الأمة . لا فرق بينهم وبين غيرهم الا بالتقوى والعمل الصالح والهيئة التنفيذية الحاكمة مسئولة عن الناس ، عباد الله ، وهذه الهيئة هى الراعية لهؤلاء العباد ، وهى مسئولة عن أى تقصير أو اهمال يقع منها .

٤ ـ رأى البعض أن المسئولية نتيجة المبدأ العملى الذى يقوم عليه نظام الحكم فى الاسلام وهو الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ، وهو مبدأ يتصل بالسلوك والمسلمون جميعا مطالبون بالأمر بالمعروف والنهى عن المنكر بكل الوسائل الممكنة باللسان واليد والسيف .

يقول الزمخشرى ، وهو من رؤساء علماء المعتزلة ، فى تفسير قوله تعالى : « ولتكن منكم أمة يدعون الى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون » (١١٣) .

ان النهى عن المنكر فرض كفاية لا فرض عين ، لأنه لا يصلح له الا من علم كيف يرتب الأمر فى اقامته وكيف يباشره ، فان الجاهل ربما نهى عن معروف أو أمر بمنكر ، وقد يغلظ فى موضع اللين ، أو يلين فى موضع الغلظة ، وينكر على من لا يزيد انكاره الا تماديا (١١٤) .

---

(١١٢) رواه الشيخان .

(١١٣) آل عمران ١٠٤ .

(١١٤) الزمخشرى : الكشاف ، تفسير آية : « ولتكن منكم أمة يدعون الى الخير ويأمرون بالمعروف » .

وعند ابن حزم ان الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر فرض على كل مسلم ان قدر بيده فبيده ، وان لم يستطع فبلسانه ، فان لم يستطع فبقلبه ، وهذا أضعف الايمان ، فان لم يفعل فلا ايمان له[١١٥] .

وهناك آيات كثيرة من القرآن الكريم وأحاديث نبوية شريفة تشير الى أن الاحتجاج على الخطأ البين هو من أهم واجبات الفرد المسلم ، وعلى الأخص اذا وقع الخطأ من قبل السلطة التنفيذية الحاكمة يقول تعالى : « كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله »[١١٦]« الذين ان مكناهم فى الأرض أقاموا الصلاة وآتوا الزكاة وأمروا بالمعروف ونهو عن المنكر »[١١٧] . ويقول عليه الصلاة والسلام : « من رأى منكم منكرا فليغيره بيده ، فان لم يستطع فبلسانه ، فان لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الايمان »[١١٨]. ويقول فى تطبيقات الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر : « أفضل الجهاد من قال كلمة الحق عند سلطان جائر »[١١٩] .

وبهذا يمثل مبدأ الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر دستور الحكم فى الاسلام ، ويصلح أساسا للمسئولية الوزارية . وهو الرأى الذى نراه ونذهب اليه .

ولا يوجد فى الاسلام مركز أو منصب يتمتع صاحبه بالقداسة أو السلطة المطلقة . كما أنه لا يخص الامام أو الحاكم وعماله ، بما فيهم الوزراء بمزية خاصة ، ولا يرتفع بهم الى منزلة متفردة بل الكل سواء ، انما يتفاضلون بصفاء العقل وكثرة الاصابة فى الحكم .

---

(١١٥) انظر : ابن حزم : الفصل فى الملل والأهواء والنحل ، المطبعة الادبية بالقاهرة طبعة أولى ١٣١٧هـ ٤/١٧١ .

(١١٦) آل عمران ١١٠ .

(١١٧) الحج ٤١ .

(١١٨) رواه مسلم عن ابى سعيد الخدرى .

(١١٩) رواه أبو داود والترمذى وابن ماجة عن ابى سعيد الخدرى .

فاذا اتضح أن الوزير لا يؤدى واجبه بالاخـــلاص أو الكفـــاءة المطلوبين ، واذا تأكد عجزه عن القيام بمهام منصبه بسبب العجز البدنى الناجم عن ظروف لا سلطان للانسان عليها (مثل اعتلال الصحة أو خلل فى القوى العقلية) ، أو العجز الأدبى المعنى بالحديث الشريف « لا طاعة فى معصية ، انما الطاعة فى المعروف » وجبت مساءلته وعزله من منصبه ، وتولية من هو أكفأ منه •

ويخضع وزير التفويض ، الذى يتمتع بسلطة كاملة اســتقلالية ، لنمساءلة ، ويؤاخذ على كل فعل يأتيه ، ويحاسب على نتائج أعماله على النحو الآتى (١٢٠) :

١ — عجزه عن العمل ، وقصور كفايته ، فالعمل بالعجز مضاع •

٢ — اختلال العمل من عسفه أو خرقه ، أو بسبب النفــور أو الجــور •

٣ — الخروج على مقتضى العدل •

٤ — عدم الالتزام بأوامر الشرع والانتهاء عن زواجره باقدامه على شرب الخمر وارتكابه جريمة الزنا •

٥ — ظهــور خيانته •

٦ — اهمال شئون الرعية واستمراء محاباتها له فى المعاملة بسبب ولايتــه •

---

(١٢٠) انظر : ابن تيميــة : السياسة الشرعية فى اصــلاح الراعى والرعية دار الكتاب العربى بمصر الطبعة الرابعة ١٩٦٩ ص ٤٢،٤٤،٤٧ ، والغزالى احياء علوم الدين مطبوعات دار الشعب بمصر ، ج ٥ ص ٨٨٤ ، ٩١٩ ، والماوردى : الوزارة ، أو ادب الوزير ، تحقيق الدكتور محمدسليمان داود والدكتور فؤاد عبد المنعم أحمد ، دار الجامعات ، الطبعة الأولى ١٩٧٦ ص ٤٨ ، ٧٠ ، ٩٠ ، ٩١ ، ٩٥ ، ١١٥ ، ١٢٢ ، وايضا : قوانين الوزارة للماوردى ص ٩٠ — ٩٣ •

٧ — تعطيل اقامة الحدود ، وأخذ المال مقابل عدم اقامتها عند وجوبها على « الزانى » .

٨ — عدم مراعاة وجه الله ، وصالح الرعية عند اقامة الحدود ، والتستر وراء الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر بقصد العلو بين الناس .

٩ — الاختلاس وفى هذا يقول النبى عليه الصلاة والسلام : « من استعملنا منكم على عمل ، فكتمنا مخيطا فما فوقه ؛ كان غلولا ، يأتى به يوم القيامة » .

١٠ — أخذ ما لا يحل من الرعية ، وقبول الهدايا بسبب العمل ومن أقواله عليه الصلاة والسلام فى هذا : « هدايا الأمراء غلول » أى خيانة ، أو رشوة . وقال أبو حميد عبد الرحمن بن سعد الساعدى رضى الله عنه : « استعمل النبى (صلى الله عليه وسلم) رجلا من الأزد يقال له ابن اللتبية على الصدقة فلما قدم قال : هذا لكم وهذا أهدى الى ، فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال : « فانى أستعمل الرجل منكم على العمل مما ولانى الله ، فيأتى فيقول : هذا لكم ، وهذا هدية أهديت الى ، أفلا جلس فى بيت أبيه أو أمه ، حتى تأتيه هديته ان كان صادقا ؟ والله لا يأخذ أحد منكم شيئا بغير حقه الا لقى الله تعالى بحمله يوم القيامة ... » .

أما عن وزير التنفيذ فانه يحاسب ويسأل عن الأعمال التالية(١٢١) :

١ — افشاء أسرار الدولة ، ولقل ما يعفو رئيس الدولة عن مفشى الأسرار لتردده بين خيانة وجناية .

٢ — التقصير فى فحص أحوال الدولة ، حتى يعلم ما غاب كعلمه بالحاضر ، ويعلم ما خفى كعلمه بالظاهر .

---

(١٢١) انظر : الماورى : قوانين الوزارة ٩٧ — ١٠٠ .

٣ — التأخير فى اعلام رئيس الدولة بأحوالها ، وان جاز تأخير العمل لأن عليه الانهاء ، وليس عليه العمل •

٤ — عدم توضيح حقائق الأمور لرئيس الدولة (الملكة) ، وعدم التفرقة بين الصغير من الحقائق ، والكبير منها ، أو تعظيم الصغير من الأمور ، أو تصغير عظيمها •

أما عن الجهات التى لها حق مساءلة الوزير ومحاسبته فيأتى فى مقدمتها الامام أو رئيس الدولة ، لأن بيعه الأمة تتم للامام ، ويسأل هو أمامها عن جميع أعماله وعن أعمال معاونيه بما فيهم الوزراء (١٢٢) •

ثم يأتى دور نواب الأمة وممثليها وهم أهل الحل والعقد الذين لهم حق مراقبة الوزراء ومحاسبتهم بتبليغ الامام بالمخالفات التى توجب عزل الوزير من منصبه ، اذ يعتبر هذا من صميم واجباتهم ، التى تتضمن الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر وتقديم المشورة والنصح للامام الذى قد يؤدى تقاعسه عن أداء مهام وظيفته وتهاونه فى محاسبة الوزراء الى مسئوليته شخصيا أمام أهل الحل والعقد أو أهل الاختيار ، وأمام الأمة •

ومن المعلوم أن أهل الحل والعقد أو أهل الاختيار هم الذين ينوبون عن الأمة فى اختيار الامام ، ويتم الاختيار بطريق البيعة الصحيحة الشرعية • ويقع على أهل الحل والعقد (نواب الأمة وممثليها) الا ثم اذا قصرت فى تأدية مهمة الاختيار لحاكم الأمة وتقديم النصح له • ولخطورة المهمة الملقاة على عاتقهم ، اشترط فى أفراد هذه الجماعة أن يكونوا عدولا وأهل علم وخبرة ، حتى يتسنى لهم أداء المهمة الخطيرة الموكولة اليهم على خير وجه •

كما تتم محاسبة الوزراء أيضا أمام والى المظالم • وتعتبر ولاية « النظر فى المظالم » نوعا من القضاء العالى ، يتعلق بمقاضاة رجال

---

(١٢٢) انظر : الشيخ عبد الوهاب خلاف : السياسة الشرعية او نظام الحكومة الاسلامية ص ٧ وما بعدها .

السلطان من وزراء ونوابهم ، وتظلم موظفى الدولة من ظلم الرؤســاء وجورهم ، وعلى هذا فان سلطة الناظر فى المظالم أعلى من سلطة القاضى والمحتسب معا • ولذا فهو أشــبه ما يكون من الناحيــة الغالبــة على اختصاصاته بالقضاء الادارى عندنا الذى هو أحد قسمى مجلس الدولة ، كما أنه فى بعض اختصاصاته يشبه بوجه ما عمل النيابة الادارية والمحاكم التأديبية (١٢٣) •

ويوضح مسئولية الوزير أمام والى المظالم ما حدث فى عهد الخليفة عمر بن الخطاب ، رضى الله عنه ، اذ خاصم يهودى عليا بن أبى طالب ، رضى الله عنه ، وهو وزير عمر ، كما أوضحنا ذلك سابقا ، فمــا كان من الخليفة عمر الا أن استدعى عليا ، دون نظر الى منزلته ، الى مجلس القضاء وأمره بالوقوف حتى يساوى بينه وبين خصمه اليهودى •

بان لنا اذن ، أن من أهم اختصاصات قاضى المظالم النظر فى تعدى الولاة، ومنهم الوزراء، على الأفراد والجماعات مستهدفا فى ذلك انصافهم من ظلم الولاة والوزراء وتحقيق العدل بين الجميع • وبهذا يســاوى الاسلام بين الجميع أمام شرع الله ، ولا يقر لأحد بمنزلة خاصة أمام القانون ، كما لا يوجد فيه انسان فوق المحاسبة والمسئولية ، حاكما كان أو واليا أو وزيرا •

أما فى الغرب فان مسئولية الوزراء هى مسئولية شاملة • فالوزراء

---

(١٢٣) انظر : محمد سلام مدكور : القضاء فى الاسلام ، دار النهضة العربية ، القاهرة ١٩٦٤ ص ١٤٢ •

مسئولون مدنيا وجنائيا فى جميع النظم السياسية ، فمسئوليتهم المدنية انما تكون عن الأضرار التى تنجم عن مزاولتهم لوظائفهم ، أما المسئولية الجنائية فتنجم عن الجرائم التى يرتكبها الوزراء ممارستهم لهذه الوظائف . ويتميز النظام البرلمانى بتقرير المسئولية السياسية للوزراء التضامنية والفردية (*) .

وتوجب المسئولية الوزارية التضامنية استقالة الوزارة بكامل هيئتها عند عدم نجاحها فى اكتساب ثقة البرلمان أو هيئة الناخبين .

ولم تكن مسئولية الوزراء التضامنية هذه فى السياسة التى يتبعونها فى تسيير أمور البلاد معروفة فى النظام الانجليزى حتى أواخر القرن الثامن عشر .

نصائح للوزير :

اهتم فقهاء الاسلام بالوزير اهتماما كبيرا نظرا للدور الخطير الذى يلعبه فى ادارة شئون الدولة ، وكونه معينا للامام أو الحاكم برأيه وتدبيره . ومن هنا وجهوا اليه مجموعة من النصائح والوصايا الهامة ، مما يعينه على حسن تأدية أعماله ، ويبقى أن الهدف منها أولا وأخيرا مصلحة الدولة ومنفعة المحكومين . وفى أمثال هذه النصائح يقول الاستاذ العقاد (١٢٤) :

(*) الدكتور ثروت بدوى : النظم السياسية ، الجزء الأول : النظرية العامة للنظم السياسية ، دار النهضة العربية بالقاهرة ١٩٧٠ ص ٢٣٣ .

(١٢٤) عباس محمود العقاد : الديمقراطية فى الاسلام ، دار المعارف بمصر ، الطبعة الثالثة ص ١٧٣ .

« النصائح التى من هذا القبيل لها نظائر فى الدساتير الحديثة حيث يقول فقهاء السياسة : « ان الملك لا يخطىء » ، ويعنون بذلك وظيفة الملك لا شخصا بعينه يوصف بالعصمة وهى مستحيلة فى الناس • الا أن المبدأ فى ذاته سليم من حيث يقوم على مطالبة الحاكمين بالصفات التى تنفع المحكومين على أحسن مثال ، ولا تخولهم الأمر والنهى الا بما فيه صلاح للمأمورين والمتهمين ، ولو كان الحكم حقا للحاكم ومصلحته الشخصية لما لزمته هذه الصفات ، الا أن يكون الكمال مطلوبا لكل انسان من الحاكمين أو المحكومين •

وعلى الجملة تقوم النصائح والوصايا فى هذه الكتب جميعا على قاعدة واحدة : وهى الحكم لمصلحة المحكومين » •

وقد حرص الفقهاء فى هذه النصائح والوصايا بأن يلتزم الوزير أصول الشريعة السمحاء ومبادىء الأخلاق القويمة • ويمكن لنا أن نجمل هذه النصائح فى :

— ضرورة مراقبة الوزير ربه فى السر والعلانية ، ويحاسب نفسه قبل أن تحاسب ، فصلاح الأعمال ذخر للانسان عند ربه •

— الالتزام بمبادىء الدين الحنيفة ، فيذل له كل صعب ، ويتسهل عليه كل خطب •

— التمسك بمقتضى العدل ، وأن يكون عادلا تقيا ، وأن يعدل فى جميع تصرفاته وأفعاله ، حتى يسهل انقياد الناس اليه ، « لأن العدل استثمار دائم ، والجور استئصال منقطع » •

والعدل أنواع : عدل بالأموال ، وعدل بالأقوال ، وعدل بالأفعال : فعدلك بالأموال ، أن تؤخــذ بحقها ، وتدفع الى مستحقها . وعدلك فى الأقوال ، أن لا تخاطب الفاضل بخطاب المفضول ولا العالم بخطــاب المجهــول .

وعدلك فى الأفعال أن لا تعــاقب الا على ذنب ، ولا تعفو الا عن إنابة . على أن لا يبعثك السخط على اطراح المحاسن ، أو يحملك الرضا على العفو عن المساوىء .

— الحرص على الوفاء بالعهود ، لأن الوعد حق على الوزير .

— الابتعاد عن الانفعالات وفى مقدمتها الغضب « وليكن غضبك تغاضبا ، تملك به عزمك وتقوم به خصمك » (١٢٥) .

— التدقيق فى اختيــار نوابه ومعاونيــه فى الوزارة من الرجال الأكفاء ، راجحى العقول ، سديدى الرأى ، دون استكثار منهم ، حتى لا يكون هناك ارهاق لميزانية الدولة ، أو اضطراب وتنافر فى الأعمال . « ولأن يكون العمل خاليا فينصرف اليه فكرك ، أولى من أن يبــاشره عاجز وخائن ، فاحذر العاجز فانه مضــيع ، وتوق الخائن فانه يكدح لنفسة » ، « وليكن أعوانك وفق عملك ، فانه أنظم للشمل ، وأجمــع للعمل وأبلغ للاجتهاد ، وأبعث على النصح » .

— ضرورة مباشرة الوزير أغلب الأعمال بنفسه ، دون اتكال فى ذلك على نوابه ومعاونيه ، ضمانا لحسن تأدية الأعمال .

— عدم التعويل على التهم والظنون ، وطرح الشك باليقين .

— تجنب الانغماس فى الشهوات حتى لا يصرفه ذلك عن جليــل الأعمال ، وأن يكون شعاره الاعتدال فى كل شىء .

---

(١٢٥) انظر : الماوردى : قوانين الوزارة ص ١٠٥ — ١٢٢ .

ـ الاستجابة لدعوة المظلوم ، والصبر على قضاء حوائج الناس •

ـ رفض قبول المدح من المتملقين والمنافقين أصحاب المصالح الذاتية ، « فان النفاق مركوز فى طباعهم » •

ـ عدم الانسياق الى كثرة الادلاء بالأقوال والوعود الجوفاء ، وليكن فعل الوزير أكثر من قوله ، فان زيادة القول على الفعل دناءة وشين •

ـ الحرص على راحة الجسم وصفاء العقل ، ليكون ذلك عونا للوزير على النظر الصائب والتفكير السديد •

ـ مشاورة أهل الرأى والفضل والعلم والعقل ، والدين والأمانة والعفة والتجربة ، ولا يجوز للوزير أن يغفل هذا الأمر ، ويضرب عنه صفحا مع علو منزلته ، والهدف من وراء كل ذلك هو صلاح حال الدولة •

وعلى وجه العموم ، فان هذه النصائح هى أشبه ما تكون بدستور مكتوب للوزراء •

تعيين الوزير :

جرت العادة على اختيار الوزير من بين المثقفين ثقافة أدبية المتمتعين بخبرات تامة بشئون الدولة الادارية والمالية • فاذا ما رشح شخص للوزارة ، سار الى دار الخلافة برفقة اثنين من الأمراء ، كلفهما الخليفة باحضاره ، وهناك يخبره الخليفة باختياره وزيرا ، ثم يتجه الى حجرة مجاورة ليرتدى ملابس التشريف وهى القباء [١٢٦] والسيف والمنطقة [١٢٧] المحليين بالذهب ، ثم يمثل بها أمام

---

(١٢٦) القباء : نوع من الثياب ، وسمى بذلك لاجتماع أطرافه ، انظر : ابن منظور : لسان العرب ١٠/١١٩ •

(١٢٧) المنطقة : الحزام ، اى كل مايشد به المرء وسطه ، المصدر السابق ١٠/٣٥٥ •

الخليفة فيقبل يده ، وينصرف الى الخارج ممتطيا ظهر حصان مزين ، ويذهب به الى الدار المخصصة للوزارة يصاحبه الأمراء والوجهاء وكبار المسئولين • فاذا وصل الى دار الوزارة وسط مظاهر الاحتفال ، توافد عليه الناس بمختلف فئاتهم للسلام والهنئة (١٢٨) •

أما عن راتب الوزير ، فلم يكن محدودا ، أو مقصورا على الوزير نفسه ، بل كان يعطى كل ولد من أولاده وأخوته رواتب معينـة فى كل شهر • وقد بلغ راتب الوزير فى أوائل القرن الرابع الهجرى (العاشر الميلادى) خمسة آلاف دينار فى الشهر ، يضـاف الى ذلك الاقطاعات والهدايا والخلع التى كان يقدمها الخليفة لوزيره فى المواسم والأعياد •

منصب نائب الوزير :

نظرا لأهمية منصب الوزير وخطورته ، وتعدد واجبات الوزراء من حيث السعى فى عمارة البلاد ، واصلاح خللها ، وتنمية الأموال ، وتحسين الزراعة والصناعة ، وانعاش الاقتصاد بصفة عامة ، وتشجيع العلماء والأدباء ، وبالنظر أيضا الى استحالة قيـام الوزير بمفرده بأعمـال الوزارة، فقد ظهر منصب « نائب الوزير »، وكان هذا على وجه التحديد، فى العصر العباسى • وقد عد ظهوره مظهرا من مظاهر تطور الوزارة فى ذلك العصر • وقد عمد الخلفاء الى تعيين : « نائب للوزير » فى الفترات التى تعقب عزل أحد الوزراء حتى لا تتوقف أعمـال الوزارة ، وتتعطل مصالح العباد • كما لجأ البعض منهم الى هذا التعيين ، أيضا ، فى بعض الأحيان ، التى تنعدم فيها ثقة الخليفة فى وزيره •

واذا كان من الجائز أن يعين الوزير « نائبا له » فانه كان من الجائز أن يعين « نائبين » له فى الوزارة ، لمعاونته فى تسيير أمور وزارته، و[illegible] ما له فيها ، حتى لا يقف دولاب الأعمال فى الدولة •

---

(١٢٨) انظر : الصابىء (هلال بن الحسن) : تحفة الأمراء فى تاريخ [illegible] ، تحقيق عبد الستار أحمد فراج ، دار احيـاء الكتب العربية ، ١٩٥٨م ص ٢٨ ، ٣٦ •

خاتمة وتعليق :

١ — يحق لنا فى مقام الختام أن نوجه الأنظـار الى أن منصب الوزارة ، هو منصب عربى اسلامى بحت ، ليس مأخوذا عن الفرس أو غيرهم من الشعوب الأخرى ، كما يحلو لبعض الباحثين ، غربيين كانوا أو شرقيين ، أن يقول بذلك •

٢ — كلمة وزير هى كلمة عربية الأصل ، لا علاقة لها أو صلة بكلمة وزير الفارسية ، التى تعنى القضاء أو الحكم أو التقرير • أما عن التشابه بين الكلمتين فانه لا ينهض دليلا على الاقتباس المزعوم ، خاصة اذا علمنا أن كلمة Vicir الفهلوية لم تستعمل كلقب لأى وظيفة كبيرة أو صغيرة أو رتبة فى الامبراطورية الفارسية •

يضاف الى ذلك أنه فى الوقت الذى كانت فيه سلطات الوزير الفارسى ضئيلة جدا ، نجد أن سلطات الوزير فى العهد الاسلامى — بعد شيوع نظام الوزارة ورسوخها — كانت واسعة ومتعددة ، وكان نفوذه أقوى مما كان عليه فى العصر الفارسى •

يحق لنا — بعد هـذا — أن ننكر الأصـل الساسانى للوزارة فى الاسلام ، ونؤكد ، من ناحية أخرى ، عروبة الكلمة ، واسلامية المنصب والرتبة والاختصاصات •

٣ — يرجع لفقهاء الاسلام ، وفى مقدمتهم الماوردى ، الفضل الأول فى تقسيم الوزارة الى وزارة تفويض ووزارة تنفيذ ، منذ ما يقرب من ألف عام • وهم بهذا الصنع غير مسبوقين ، وقد تابعهم فى هذا التقسيم من بعد ذلك الكثيرون من الفقهاء والباحثين المعاصرين من رجال الفكر الدستورى فى الغرب ، الذين لم يعرفوا هذا المنصب الا فى القرن السابع عشر الميلادى •

٤ — عرف المسلمون منصب « نائب الوزير » فى العهد العباسى ، وكان ظهوره مظهرا من مظاهر تطور الوزارة فى ذلك العهـد • كما كان

للوزير الحق ، فى ذلك العصر فى أن يعين نائبين له فى الوزارة لمساعدته فى سرعة انجاز الأعمال فى الدولة .

٥ — منصب وزارة التفويض ، أو الوزير الأول ، أو رئيس الوزراء ، هو فى حقيقته منصب وزارة قلم ، يتولاه الرجل المتخصص الصالح الحكيم ، المثقف ثقافة واسعة ، العليم بأسرار الحكم ، الخبير بالسياسة ، الذى يحكم بمقتضى علمه وثقافته الواسعة ، ومن هنا عدت هذه الوزارة أفضل أنواع الوزارات ، واعتبر حكم الوزير فيها أصلح أنواع الحكم على الاطلاق . وبهذا أعلن فقهاء الاسلام كراهيتهم البالغة لكل شكل من أشكال الحكم العسكري الذى يعتمد على القوة ، ويعادى العقل والعلم والخبرة .

٦ — تمتع الوزير فى الاسلام بسلطة استقلالية ، ومكانة فريدة ممتازة ، لم يتمتع بهما وزير من قبل أو من بعد ، يستوى فى ذلك الوزير فى مصر القديمة والصين واليونان وبلاد الرومان ، أو الوزير فى العصر الحديث ، والذى لم تتحدد مهام وظيفته الا فى القرن الثامن عشر الميلادى .

مراجع البحث

١ - المراجع العربية :

- ابن تيمية (تقى الدين) :

* السياسة الشرعية فى اصلاح الراعى والرعيسة ، دار الكتاب العربى بمصر ، الطبعة الرابعة ١٩٦٩ .

- ابن خلدون (شمس الدين ابو العباس احمد بن ابراهيم) :

* مقدمة ابن خلدون ، تحقيق وتعليق على عبد الواحد وافى ، لجنة البيان العربى بالقاهرة ، الطبعة الثانية ١٩٦٦ .

- ابن طباطبا (محمد بن على) :

* كتاب الفخرى فى الاداب السلطانية والدول الإسلامية ، مطبعة الموسوعات بمصر ١٣١٧هـ .

- ابن العربى (أبو بكر) :

* احكام القرآن : القسمان الأول والثانى ، الطبعة الثانية ١٩٦٧ ، والقسمان الثالث والرابع ، الطبعة الثانية ١٩٦٨ .

- أبو يعلى الفراء (محمد بن الحسين) :

* الأحكام السلطانيـة ، تحقيق محمد حامد الفقى ، القاهرة ، الطبعة الأولى ١٣٥٦هـ - ١٩٣٨م .

- احمد بن الداية :

* الفلسفة السياسية عند العرب ، تحقيق الدكتور عمر المالكى ، الجزائر ١٩٧١ .

— بارتولـــد :

* تاريخ الحضـارة الاسلامية ، نقله الى العربية حمزة الطاهر ، القاهرة ١٩٤٢ .

— الثعالبى (أبو منصور) :

* تحفة الوزراء ، مخطـــوط بدار الكتب المصرية فى مجلد باســـم الخصائص رقم (٥ نحوش ج ٢) .

— ثروت بدوى (الدكتور) :

* النظم السياسيـــة (النظرية العامة للنظم السياسيـــة) دار النهضة العربية بالقاهرة ج ١ / ١٩٧٠ .

— جاك دونديو دوفابر :

* الدولة ، ترجمة سطوحى فوق العادة ، مكتبة عويدات ، بيروت ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٩٧٠ .

— الجهشيارى (أبو عبد الله محمد بن عبدوس) :

* كتاب الوزراء والكتاب ، تحقيق مصطفى السقا ، مكتبة مصطفى البابى الحلبى ، الطبعة الأولى بالقاهرة .

— الجهشيارى (أبو عبد الله محمد بن عبدوس) :

* نصوص ضائعة من كتاب الوزراء والكتاب للجهشيارى ، جمعها من مصادر مخطوطة ومطبوعة وعلق عليها ميخائيل عواد ، دار الكتاب اللبنانى ، بيروت ١٩٦٤م .

— جواتيانن (س — د) :

* دراسات فى التاريخ الاســـلامى والنظم الاســـلامية ، تعريب وتحقيق الدكتور عطية القوصى ، وكالة المطبوعات بالكـــويت ١٩٨٠ .

— حسن ابراهيم حسن (الدكتور) :

* تاريخ الاسلام السياسى والدينى والثقافى والاجتماعى ، الطبعة السابعة القاهرة ١٩٦٤ .

— حسن ابراهيم حسن وعلى ابراهيم حسن (الدكتوران) :

* النظم الاسلامية ، طبعة القاهرة ١٩٣٩ .

— حمدى المناوى (الدكتور) :

* الوزارة والوزراء فى العصر الفاطمى ، دار المعارف بمصر ١٩٧٠

— رأفت شفيق شنبور (الدكتور) :

* دستور الحكم والسلطة فى القرآن والشرائع ١٩٥٤ .

— السيد صبرى (الدكتور) :

* الوزير الأول فى انجلترا ، مكتبة وهبة بالقاهرة ١٩٤٧ .

— الشيرازى (على بن أحمد بن محمد بن أبى بكر) :

* تحفة الملوك والسلاطين فى الخلافة والسلطنة والوزارة ، مخطوط بدار الكتب المصرية رقم (٧٢ اجتماع تيمور) .

— الصابى (أبو الحسن الهلال بن المحسن) :

* كتاب الوزراء أو تحفة الأمراء فى تاريخ الوزراء ، تحقيق عبد الستار أحمد فراج ، مكتبة عيسى البابى الحلبى ١٩٥٨ .

— صبحى الصالح (الدكتور)

* النظم الاسلامية نشأتها وتطورها ، دار العلم للملايين ببيروت ، الطبعة الأولى ١٩٦٥ .

— عبد الحى الكتانى (الشيخ) :

* نظام الحكومة النبوية المسمى التراتيب الادارية ، دار الكتاب العربى ببيروت .

— عبد الحميد متولى (الدكتور) :

* ازمة الفكر السياسى الاسلامى ، منشأة المعارف بالاسكندرية ، الطبعة الأولى ١٩٧٠ .

— عبد الحميد متولى (الدكتور) :

* مبادىء نظام الحكم فى الاسلام مع المقارنة بالنظم الدستورية الحديثة ، دار المعارف بمصر ، الطبعة الأولى .

— عبد الوهاب خلاف (الشيخ) :

* السياسة الشرعية أو نظام الدولة الاسلامية فى الشئون الدستورية والخارجية والمالية ، دار الانصار بالقاهرة ١٩٧٧ .

— الغـزالى (ابو حامد) :

* احياء علوم الدين ، مطبوعات كتاب الشعب بالقاهرة ، ج ٥ .

— فتحى عبد الكريم (الدكتور) :

* الدولة والسيادة فى الفقه الاسلامى ، دراسة مقارنة ، مكتبة وهبة بالقاهرة ١٩٧٦ .

— فؤاد محمد شبيل :

* حكمة الصين ، دار المعارف ، بمصر ، الجزء الأول ١٩٦٧ .

— فؤاد محمد شبيل :

* الفكر السياسى ، دراسات مقارنة للمذاهب السياسية والاجتماعية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب بمصر ، الجزء الأول ١٩٧٤ .

— لاسكى (هارولد) :

* اصول السياسة ، ترجمة محمود فتحى عمر ، وابراهيم لطفى عمر ، مراجعة الدكتور بطرس بطرس غالى ، دار المعارف بالقاهرة .

ـ الماوردى (ابو الحسن على بن محمد بن حبيب) :

* الأحكام السلطانية ، تصحيح محمد بدر الدين النعسانى الحلبى ، مكتبة الخانجى بالقاهرة ، الطبعة الأولى ١٣٢٧هـ ـ ١٩٠٩م .

ـ الماوردى (ابو الحسن على بن محمد بن حبيب) :

* قوانين الوزارة ، تحقيق ودراسة د. صلاح الدين بسيونى رسلان ط . نهضة الشرق بالقاهرة ١٩٨٦ .

* الوزارة أو أدب الوزير ، تحقيق الدكتور محمد سليمان داود ، فؤاد عبد المنعم احمد ، دار الجامعات بمصر ، الطبعة الاولى ١٩٧٦م .

ـ ميتز (آدم) :

* الحضارة الاسلامية فى القرن الرابع الهجرى او عصر النهضة فى الاسلام ترجمة محمد عبد الهادى أبو ريدة ، دار الكتاب العربى ، ببيروت ، المجلد الأول ، الطبعة الرابعة ١٩٦٧ .

ـ ميشيل ستيورت :

* نظم الحكم الحديثة ترجمة أحمد كامل ، مراجعة د. سليمان الطماوى ، دار الفكر العربى بالقاهرة (سلسلة الألف كتاب) الطبعة الأولى ١٩٦٢ .

ـ محمد حميد الله (الدكتور) :

* مجموعة الوثائق السياسية للعهد النبوى والخلافة الراشدة ، دار الارشاد ببيروت ط . ١٩٦٩ و ط. ١٩٧٣ .

ـ محمد ضياء الدين الريس (الدكتور) :

* النظريات السياسية الاسلامية ، مكتبة دار التراث بالقاهرة ، الطبعة السابعة ١٩٧٩ .

— محمد عبد الله دراز (الدكتور) :

* دستور الأخلاق فى القرآن ، دراسة مقارنة للأخلاق النظرية فى القرآن ، تعريف وتعليق دكتور عبد الصبور شاهين ومراجعة الدكتور / سيد بدوى ، مؤسسة الرسالة ببيروت ، الطبعة الرابعة ١٩٨٢ .

— محمد عبد الله العربى (الدكتور) :

* نظام الحكم فى الاسلام ، دار الفكر العربى بالقاهرة ، الطبعة الثانية ١٩٦٨ .

— محمد يوسف موسى (الدكتور) :

* نظام الحكم فى الاسلام ، القاهرة ط ١٩٦٤ و ط ١٩٦٨ .

— مصطفى أبو زيد (الدكتور) :

* فن الحكم فى الاسلام ، المكتب المصرى الحديث بالقاهرة ١٩٨١ .

— مصطفى الخشاب (الدكتور) :

* تاريخ الفلسفة والنظريات السياسية ، مطبعة لجنة البيان العربى بالقاهرة الطبعة الاولى ١٩٥٣ .

— مصطفى كمال وصفى (الدكتور) :

* الاسلام والنظام الادارى ، القاهرة ، القسم الاول ١٩٧٤ .

* النظام الدستورى فى الاسلام مقارنا بالنظم المعاصرة ، مكتبة وهبة بالقاهرة ، الطبعة الاولى .

— ول ديوارنت :

* قصة الحضارة ترجمة محمد بدران ، الجزء الثانى من المجلد الاول ، الطبعة الثالثة بالقاهرة ١٩٦٣ .

٢ ـ أهم المراجع الأجنبية :

— Bowen (Harold) : The Life and Times of Al i Ibn Isa. The Good vizier Cambridge, 1928.

— Duverger : Introduction à la Politique, Paris, 1964.

— Encyclopedia of Islam, Vol. 4-2.

— Nicoholson : A Literary history of the Arabs.

— Sourdel : Le Vizirate Abbaside Vol. 1.

المحتويات

صفحة


- ٢٥ -